وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنــوان :

تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة SONARIC وحدة فرجيوة ميلة خلال الفترة 2012-2014

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة) :
حمدوني الصادق

إشراف الأستاذ(ة):
قطاف عقبة

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
خندق سميرة	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
باي مريم	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
قطاف عقبة	المركز الجامعي ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شــكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الذي رزقنا العمل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف السيد قطاف عقبة

التي ساعدني بتوجيهاته القيمة لتحضير المذكرة

كما اشكر عمال مؤسسة SONARIC وحدة فرجيوة بصفة عامة و

إطارات مصلحة المحاسبة و المالية بصفة خاصة

الذين قدموا كل ما بوسعهم أثناء فترة التربص الميداني

كما اشكر كل أساتذة المركز الجامعي ميلة ،خاصة الأستاذ مشري فريد

الأستاذ برني ميلود، الأستاذ بوطلاعة محمد

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث

الإهـــداء

أهدي ثمرة مجهودي المتواضع و المتمثل في انجاز هذه المذكرة

إلى الجدة و الجد،،، الخالة و الخال

والديا العزيزين متمنيا لهما طول العمر و السعادة

رفيقتي في الحياة، أشقائي، و العائلة الصغيرة

إلى أصدقائي أمير، سيف الدين، فيصل، نسيم، علي

إلى كل طلبة ماستر علوم الاقتصادية و التسيير

إلى كل زملائي في العمل،و جميع من قدم يد العون لانجاز هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء اهدي عملي هذا

ملخـــــــــــص

الملخص

تعالج هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية و هذا من خلال دراسة استكشافية للمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة – وحدة فرجيوة – للفترة المالية 2012-2014.

لتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، و قد تم تقييم الدراسة إلى ثلاث فصول حيث يعالج الفصل الأول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثاني فيتعرض إلى قائمة التدفقات النقدية و دورها في تقييم الأداء المالي، أما الفصل الثالث و هو الفصل التطبيقي فيتناول دراسة حالة مؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة.

وقد توصلت دراسة حالة إلى أن المؤسسة سجلت نتائج إيجابية خلال الفترة المدروسة، هذا ما جعل المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل بالإضافة إلى تحقيق المؤسسة لخزينة موجبة على مستوى عمليات الاستغلال، و بالتالي تحقيق خزينة موجبة و متوازنة تنعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

قائمة التدفقات النقدية، تدفقات نقدية تشغيلية، تدفقات نقدية استثمارية، تدفقات نقدية تمويلية، قوائم مالية، أداء مالي، تقييم الأداء المالي.

Résumé

Cette étude à d'évaluer la préférence financière d'une entreprise avec utilisation des tableaux des flux de trésorerie à travers une étude de cas la société nationale de réalisation et de gestion des industriel connexe – unité de Ferdjioua (2012-2014).

Afin de réaliser ces objectifs nous avant utiliser la méthode analytique descriptive dans cette étude le 1er chapitre traite d'évaluer la préférence financière d'une entreprise économique, le 2eme chapitre traite des tableaux ides flux de trésorerie et du rôle dans évaluation de la performance financière ; enfin le 3eme chapitre était réservé a la partie pratique qui porte sur l'étude de cas de l'institue Sonaric unité de Ferdjioua.

Une étude de cas entreprise que l'entreprise à enregistré des résultats positifs au cours de la période étudiée, c'est ce que fond de l'entreprise un équilibre financier à long terme, en ajoutant à la réalisation de l'institution du trésor est positif au niveau de l'exploitation, et de réaliser ainsi positive est équilibré du trésor reflète positivement la performance financière de l'entreprise.

Les mots clé :

listes des flux de trésorerie, les flux de trésorerie d'investissement, les flux de trésorerie financement, les états financières, la performance financière, évaluation de la performance financière.

قائمة المحتويـات

قائمة المحتويـــات

المحتويـات	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول و الاشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء	3
المطلب الأول: تعريف الأداء و مكوناته	3
الفرع الأول: تعريف الأداء	3
الفرع الثاني: مكونات الأداء	4
المطلب الثاني: أنواع الأداء	6
الفرع الأول: حسب معيار المصدر	6
الفرع الثاني: حسب معيار الشمولية	7
الفرع الثالث:حسب المعيار الوظيفي	7
المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء، أهميته و أهدافه	8
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء	8
الفرع الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء	10
المطلب الرابع: مصادر معلومات ومراحل تقييم الأداء	11
الفرع الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء	11
الفرع الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء	13
المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	15
المطلب الأول: تعريف و أهمية تقييم الأداء المالي	15
الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي	15
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي	16
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	17

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي	17
الفرع الثاني: المناخ التنظيمي	17
الفرع الثالث: التكنولوجيا	18
الفرع الرابع: الحجم	18
المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي	18
المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي	20
المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية	20
الفرع الأول: رأس المال العامل	20
الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل	21
الفرع الثالث: الخزينة	22
المطلب الثاني: استخدام النسب لتقييم الأداء المالي	22
الفرع الأول: نسب السيولة	22
الفرع الثاني: نسب النشاط	23
الفرع الثالث: نسب المديونية	23
الفرع الرابع: نسب الربحية	23
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي	23
الفرع الأول: القيمة الاقتصادية المضافة	23
الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة	24
الفرع الثالث: عائد التدفقات النقدية من الاستثمار	24
الفرع الرابع: الربح المتبقي	25
خلاصة	26
الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية	
تمهيد	28
المبحث الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية ،نشأتها واستخداماتها	28
المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية	28
المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية	31
الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية	31
الفرع الثاني: الإطار المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية (المعيار المحاسبي الدولي7 IAS)	32
الفرع الثالث: المفهوم النقدي	33

المطلب الثالث: استخدامات، أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية	33
الفرع الأول: استخدامات قائمة التدفقات النقدية	34
الفرع الثاني: أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية	34
المبحث الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية	36
المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية	36
الفرع الأول: الأنشطة التشغيلية	36
الفرع الثاني: الأنشطة الاستثمارية	36
الفرع الثالث: الأنشطة التمويلية	36
المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية	38
الفرع الأول: الطريقة المباشرة	39
الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة	43
المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي	47
المطلب الأول: مقاييس التدفقات النقدية	48
المطلب الثاني: تقييم قائمة التدفقات النقدية	51
الفرع الأول: مزايا قائمة التدفقات النقدية	51
الفرع الثاني: عيوب قائمة التدفقات النقدية	51
خلاصة	52
الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سوناريك باستخدام قائمة النقدية	
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة	55
المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة الأم	55
الفرع الأول: تطور و نشأة مؤسسة السوناريك Sonaric	55
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهم وحداتها الإنتاجية و التجارية	56
الفرع الثالث: المهام الأساسية للمؤسسة الأم	58
المطلب الثاني: التعريف بوحدة SONARIC فرجيوة	59
الفرع الأول: لمحة عن وحدة فرجيوة	59
الفرع الثاني: الموقع والمساحة	59
الفرع الثالث: منتجات الوحدة	60
المطلب الثالث: الإطار التنظيمي لوحدة SONARIC فرجيوة	60

المطلب الرابع: أهمية وحدة فرجيوة، أهدافها و عوامل إنتاجها	67
الفرع الأول: أهمية وحدة فرجيوة	67
الفرع الثاني: أهداف الوحدة	68
الفرع الثالث: عوامل إنتاج الوحدة	68
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC باستخدام قائمة التدفقات النقدية	70
المطلب الأول: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة	70
المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة	72
خلاصة	79
خاتمة	81
المراجع	85
الملاحق	88

قائمـــة الجداول و الاشكال

01- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية	37
02	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة	42
03	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	45
04	أهم مقاييس التدفقات النقدية	49
05	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سوناريك للفترة المالية 2012-2014	71
06	تغيرات عناصر تدفقات الخزينة المتاحة للفترة المالية 2012-2014	72
07	تغيرات متطلبات النقدية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	73
08	تغيرات نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	73
09	تغيرات نسبة التدفق النقدي لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	74
10	تغيرات جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	75
11	تغيرات نسبة تغطية النقدية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	75
12	تغيرات مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	76
13	تغيرات نسب الفائدة المدفوعة لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014	77

02- قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل تقييم الأداء بالمؤسسة	09
02	العلاقة بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية	46
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم SONARIC	57
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجيوة – ميلة-	61

قائمــة الملاحــق

- قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية للمؤسسة جانب الأصول
02	الميزانية المالية للمؤسسة جانب الخصوم
03	جدول حسابات النتائج حسب وظيفة المؤسسة
04	جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة
05	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة
06	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة
07	ميزانية الأصول لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة السنة المالية 2013
08	ميزانية الأصول لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة السنة المالية 2014
09	ميزانية الخصوم لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة السنة المالية 2014
10	جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة للسنة المالية 2013
11	جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة للسنة المالية 2014
12	قائمة التدفقات النقدية المؤسسة للسنة المالية 2013
13	قائمة التدفقات النقدية المؤسسة للسنة المالية 2014

مقدمـــــــــة

يعتبر التغير المستمر في الأفكار والتكنولوجيا والأذواق والمنتجات والخدمات وغيرها من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، وإذا كان البقاء والاستمرار والربحية تمثل أهدافا رئيسية لأي مؤسسة فمواجهة التغيير ومواكبة التقدم والتكيف مع البيئة...، تمثل الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف .

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، بحيث يعتبر معيار دراسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما الاهتمام بإجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يمكن معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية في ظل النظام المحاسبي المالي أحد القوائم المالية الأساسية، والتي أصبح لزاما على المؤسسة إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة منتهية وهي تعد من أهم القوائم المالية التي تساعد على معرفة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

و تبين التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه التدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

أولا- الإشكالية

وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصورة أكثر تفصيلا، نقوم بصياغة الإشكالية من خلال طرح السّؤال الجوهري الآتي:

كيف تقييم المؤسسة الاقتصادية أداءها المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية بغية الوصول إلى نتائج مرضية علمية يمكن بلورتها ضمن إطار نظري وتطبيقي لموضوع البحث تندرج تحت هذا السؤال المطروح جملة من الأسئلة الفرعية والتي نحاول صياغتها هي الأخرى كالآتي:

– ما المقصود بتقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

– ما هو مفهوم قائمة التدفقات النقدية ؟ وما هي أهدافها وأهم استخداماتها؟

– كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة والربحية والسياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

– ما مدى اعتماد المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "SONARIC" " وحدة فرجيوة – ميلة – على قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداءها المالي ؟

ثانيا– فرضيات البحث

ومن خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة، سنحاول الكشف عن مدى تحقق فرضيات هذا البحث والمتمثلة فيما يلي :

– تقييم الأداء المالي عملية مستمرة تتم وفق معايير ومؤشرات تحدد بأسلوب علمي، وهي تسمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

– قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مختلف حركات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و التي تأتي عن قيام المؤسسة بنشاطات في صورة البيع و الشراء، و تهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول الوضعية المالية للمؤسسة.

– تساعد قائمة التدفقات النقدية المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "sonaric" وحدة فرجيوة – ميلة – على تقييم أدائها المالي بواسطة مقاييس تقييم جود السيولة ونسب مقاييس جودة الربحية ومقاييس تقييم السياسات المالية.

– تقيم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "SONARIC" " وحدة فرجيوة – ميلة– أدائها المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية فقط.

ثالثا– أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره أجملها فيما يلي:

– الموضوع يدخل ضمن تخصص الطالب وهو المالية والبنوك.

– الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.

– حداثة الموضوع خصوصا في الجزائر، حيث كانت بداية العمل بقائمة التدفقات النقدية سنة 2010 مع بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي ورغبة الطالب في البحث في المواضيع الحديثة.

رابعا– أهداف الموضوع

تتمثل الأهداف المنتظرة من تناول هذا الموضوع فيما يلي:

– التعرف على قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي توفرها لمستخدمي القوائم المالية.

– تسليط الضوء على عملية التقييم ومراحلها ،ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

– محاولة الوقوف على واقع تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والأساليب المستخدمة في ذلك.

خامسا– أهمية الموضوع

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، لذا فان هذه الدراسة قد تثري المكتبة بما سوف تتضمنه من معلومات عن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية ، والتي تعد من أهم وسائل التحليل المالي التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عونا لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

سادسا– حدود البحث

في هذا السياق كانت محددات وأبعاد للبحث كما يلي:

1 – الحدود المكانية:

كانت الحدود المكانية تشمل المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "sonaric" " وحدة فرجيوة –ميلة – بدائرة فرجيوة ولاية ميلة.

2– الحدود الزمنية:

أما الحدود الزمنية للدراسة فكانت على مراحل لمدة عشرة (10) أيام من شهر فيفري و شهر مارس من سنة 2016، وذلك من أجل تقييم أداء المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "sonaric" وحدة فرجيوة بدائرة فرجيوة ولاية ميلة باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

سابعا– المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده تم الاعتماد في هذا البحث على:

المنهج الوصفي: في الجانب النظري الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا من خلال الاعتماد على تحميل المعلومات من الكتب و المراجع العلمية و الدراسات السابقة.

المنهج التحليلي: في الجانب التطبيقي الذي يقوم على تحليل طبيعة العلاقات بين المفاهيم ثم بيان النتائج بصورتها الحقيقية، وذلك من خلال إجراء مقابلة مع مسيري المؤسسة و الحصول على جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة التي تمكننا من تقييم أدائها المالي.

ثامنا- صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء قيامي بإنجاز هذا البحث و إشارة منا إلى أن هذه الصعوبات لا تعد مبررا عن النقائص أو القصور المسجلة في هذا البحث، إنما هي توضيحات فقط لأخذها بعين الاعتبار لتسهيل مهمة الباحث من جهة، و تفاديها مستقبلا مع طلبة آخرين من جهة أخرى و من أهمها:

- ضيق الوقت المخصص لإعداد المذكرة.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات التي ترتبط بنشاط المؤسسة في الشق التطبيقي للمذكرة.

تاسعا- الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع فإن غالبية المؤسسات والباحثين بالأخص اجتهدوا في هذا الميدان من البحث، محاولة للوصول إلى دور قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي توفرها لمستخدمي القوائم المالية من اجل تكوين قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات ، إلا أن المجال شاسع وخصب فمختلف البحوث تطرقت إليه لكن من جوانب مختلفة مما يوحي أن المجال ما زال يتطلب الاجتهاد، والبحوث التي تطرقت إليه نذكر منها :

1- دراسة الباحث بن خليفة حمزة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 :

هدفت هذه الدراسة بعنوان "دور قائمة التدفقات النقدية في تقيم أداء المؤسسة" إلى إبراز بيانات التدفقات النقدية والتعرف على أهميتها وتحليلها، لتستخدم مستقبلا في اتخاذ الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية .

2- عمل الباحث مشعل جهز المطيري، دراسة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير، جامعة الشرق الأوسط – الكويت – ، 2011:

هذه الدراسة بعنوان " تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية" إلى معرفة مدى امتلاك شركات البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي ، إضافة إلى تحليل وتقييم الأداء

المالي في مؤسسة البترول الكويتية ودراسة مدى استجابته لمتطلبات التطور التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المالية.

3- دراسة سالمي محمد الدينوري مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة، 2009:

عالج سالمي محمد الدينوري في رسالته المعنونة" قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، دراسة مميزات وكيفية تطبيق أحد عناصر القوائم المالية وهو قائمة التدفقات النقدية، وقام بإسقاط دراسته على مؤسسة رويال مونديال.

عاشرا- هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول أساسية تتضمن ما يلي:

حيث يتناول الفصل الأول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بمختلف جوانبه حيث تطرقنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الأداء، ثم تناولنا في المبحث الثاني ماهية تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثاني فعنون بـ: قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه لدراسة قائمة التدفقات النقدية من حيث المفهوم، النشأة والاستخدامات، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض قائمة التدفقات النقدية وإبراز مكوناتها وطرق إعدادها، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لتحليل هذه القائمة وإبراز دورها في تقييم الأداء المالي.

في حين خصص الفصل الثالث لدراسة حالة المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "sonaric" " وحدة فرجيوة – ميلة – لمعرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث أولا تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ثم عرض القوائم المالية للمؤسسة، ليتم في الأخير التطرق إلى عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية وتفسير النتائج وفقا لما تم تناوله في الجانب النظري من البحث.

الفصل الأول:

تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

و تشغل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات حيزا واسعا من طرف أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

لهذا الغرض تم تخصيص هذا الفصل للأداء المالي ومختلف المفاهيم المتعلقة به، وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء

يعتبر الأداء من أهم الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاد، حيث من خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تؤمن انطلاقه نحو الحضارة والرفاهية الاجتماعية الذي يبنى بالدرجة الأولى على أساس التراكمات المادية والمالية التي تحققها البلدان والتي تنعكس مباشرة على تطور الدخل القومي فيها.

كما أن قياس الأداء يعتبر جزء من العملية الإدارية، حيث يهدف إلى قياس الأعمال التي تمت فعلا أو التي ستتم، وذلك باستعمال المعايير الرقابية التي سبق أن تقررت، على هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالأداء.

المطلب الأول: تعريف الأداء ومكوناته

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الأداء إضافة إلى مكوناته

الفرع الأول: تعريف الأداء

يعدّ مصطلح الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين في مجال إدارة الأعمال، ورغم ذلك يشوب تعريفه الالتباس والغموض لاختلاف وجهات نظر المفكرين، لذا سنعرض فيما يلي بعض هذه التعاريف على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

إن الأداء حسب **(D. Kaisergruber et J. handrieu)** يعبر عن" إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين.[1]

في حين يعرف **(A.Kherakhem)** الأداء على أنه" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة ".[2]

ويقصد بالأداء أيضا بأنه " المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة". [3]

كما عرف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع .... إلخ)، وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى و كذلك يمكن أن

[1] - الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، 2010/2009، ص: 218.
[2] - **المرجع السابق**، ص: 218.
[3] - توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد** ، دار الفكر العربي ، مصر، 2004، ص: 03.

يكون هناك إنفاق أكبر.[1]

و بناءا على هذه التعاريف نستنتج تعريفا للأداء على أن الأداء هو المرادف الذي يعبر عن مدى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال تأدية عمل ما أو تنفيذ مهمة ما بالاستخدام الأمثل للموارد.

الفرع الثاني: مكونات الأداء

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين المصطلحين الهامين:[2]

أولا: الفعالية

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة.

1- تعريف الفعالية:

تعرف الفعالية حسب **Vincent plauchet** على أنها " القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة"، أما **Walker et Ruibert فعرفها** بأنها " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة....الخ"، إذاً نستنتج مما سبق أن الفعالية تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما يمكن من جهة أخرى ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة، وعليه فإن:

$$\textbf{الفعالية} = \frac{\text{قيمة المخرجات الفعلية}}{\text{قيمة المخرجات المتوقعة}} \times 100$$

2- قياس الفعالية

تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين هما:

2-1- الطريقة الأولى: تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، ومن ثم:

الفعالية (نسبة) = Rp ÷ RM ؛ حيث:

- Rm: النتائج المحققة؛ - Rp: النتائج المتوقعة.

[1]- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصرط2، دار وائل للنشر ، الأردن**، ص: 222.
[2]- الشيخ الداوي، **مرجعسابق** ، ص، ص: 227-228 .

وهي تسمح بالحكم على درجة تحقيق الأهداف.

2-2- الطريقة الثانية: تتبنى هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانات المستخدمة والإمكانات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة، ومن ثم:

الفعالية (نسبة)= Mp÷Mm ؛حيث: Mm : الإمكانات المستخدمة؛ Mp : الإمكانات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة.

ثانيا: الكفاءة

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتّاب والباحثين حول تعريفه، ومن ثمة فلا غرابة إنْ وقفنا على حالة التقاطع بين هذا المصطلح وبعض المصطلحات الأخرى المستخدمة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مثل: الإنتاجية، المردودية، الأمثلية،...الخ.

1- تعريف الكفاءة:

توجد عدة تعاريف للكفاءة نذكر منها ما يلي:

تعرف الكفاءة حسب Wellber et Ruekertsz بأنها " قدرة مردودية المؤسسة "، بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية في المؤسسة، أي أنها تتعلق بالمخرجات مقارنة بالمدخلات، وهو ما يقترب من معنى الإنتاجية، كما يعرفها Vincent plauchet بأنها " القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة"، نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنية التكاليف (أي استعمال مدخلات أقل)، كما تعرف الكفاءة أيضا على أنها " الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر".

2- قياس الكفاءة:

تقاس الكفاءة وفق المعادلة التالية:

الكفاءة (نسبة) = Mr÷Rm = المخرجات ÷ المدخلات.

حيث: Rm : النتائج المحققة (الأهداف المحققة)؛ Mr: الموارد المستخدمة (الوسائل المستعملة).

هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها.

كما يمكن أن تقاس الكفاءة (نسبة) وفقا لما يلي:

الكفاءة(نسبة) = Mp÷Rp

حيث: Rp: هي النتائج المتنبأ بها؛ Mp: الموارد المتنبأ استخدامها لتحقيق النتائج المتنبأ بها.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

للأداء عدة أنواع و التي يمكن تقسيمها إلي عدة معايير و يمكن تحديدها إجمالا في أربعة أشكال وهي: معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة كل معيار على هذه يقسم إلى عدة أنواع هي: [1]

الفرع الأول: حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلي نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

أولا: الأداء الداخلي

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

1- **الأداء البشري:** وهو أداء لأفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر علي صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

2- **الأداء التقني:** تتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

3- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

ثانيا: الأداء الخارجي

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار الموارد و اللوازم فكل هذه التغيرات تنعكس بالسلب أو بالإيجاب، إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا يسهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

[1] - عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس و تقييم -**, مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، **بسكرة، الجزائر**، 2004/2003، ص، ص: 18-20.

الفرع الثاني: حسب معيار الشمولية

ويقسم إلى أداء كلي وجزئي:

1- الأداء الكلي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة علي تحقيق أهدافها الرئيسة بأدنى تكاليف ممكنة، ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك، بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف و أقل المخاطر و غيرها.

2- الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى و بتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة و كما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة و متسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

الفرع الثالث: حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار و بشدة بالتنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذ ينقسم الأداء في هذه الحالة إلى:

1- أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و التوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل مرد ودية جيد و تكاليف منخفضة.

2- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة، عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه و إنتاج منتجات بجودة عالية، و بتكاليف منخفضة تسمح لها من مزاحمة منافسيها و تخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء، أهميته و أهدافه

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات على إيجاد الثغرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

كما أن نجاح المؤسسات الاقتصادية يتوقف على وجود معايير عالية لتقييم الأداء وهذا يساعد على تقييم نشاط المؤسسة وتحسين أدائها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

لقد اختلفت المفاهيم حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بينها ما يلي:

لقد عرف على أنه" التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها ".[1]

كما أن تقييم الأداء هو " جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة ".[2]

كما نظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء " على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية، حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة، ويصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.[3]

و الشكل التالي يوضح مراحل تقييم الأداء بالمؤسسة:

---

[1]- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص: 31 .

[2]- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف**،ط 2، دار صفاء للنشر، الأردن، 2015، ص: 173.

[3]- **المرجع السابق**، ص 174.

الشكل رقم(01): مراحل تقييم الأداء بالمؤسسة

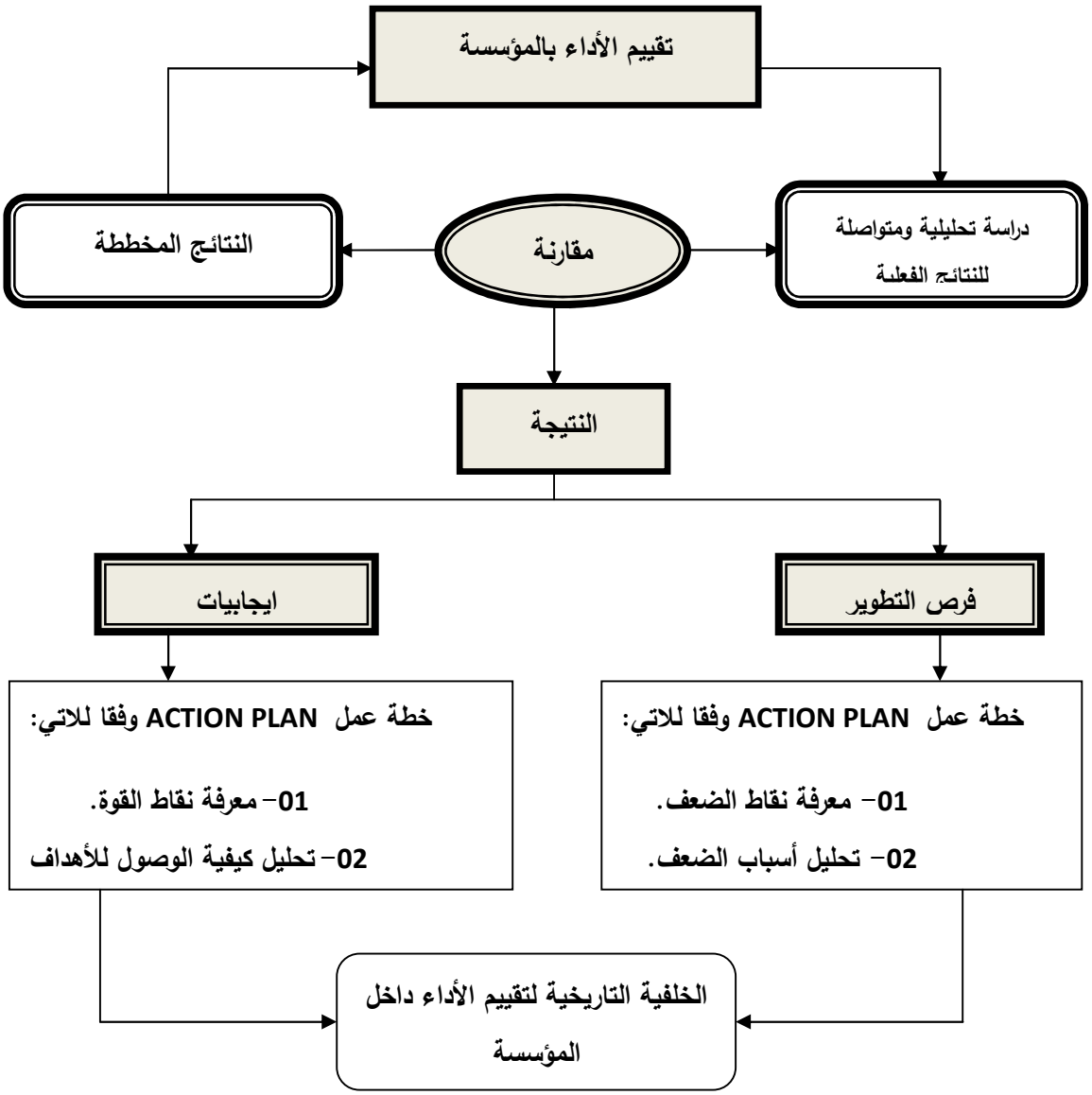

المصدر: محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الأردن ، 2013، ص:12.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتبين لنا أن تقييم الأداء هو نظرة متعمقة للنتائج الفعلية بما لها من مقارنات وعلاقات مستنتجة تساعد في تحديد ومعرفة فرص التطوير لتقويتها وتحديد الايجابيات لدعمها، بالمقارنة بالنتائج المخططة مع الأخذ في الاعتبار أن نتيجة الأداء سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لابد وأن يكون لها خطة عمل بهدف التغذية العكسية والرقابة، لتكون خلفية تاريخية تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات مستقبلا.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء

أولا: أهمية تقييم الأداء

مجال تقييم الأداء المؤسسي هو جميع الأنشطة داخل المؤسسة في ضوء المعلومات الرقابية التي تم التوصل إليها، وذلك بهدف التأكد من أن الأنشطة الفعلية تسير نحو ما هو مخطط لها، أو اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حال انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها، وبقاء المنظمة واستمرارها يتوقف على فلسفة إدارتها، وهيكل علاقاتها مع أعضائها، وقدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة، لذلك فإن المؤسسات تتميز بالتالي:[1]

- التطور والابتكار في كافة المجالات؛
- توقع المشكلات قبل حدوثها ووضع مختلف الأساليب للتعامل معها

وتنبع أهمية تقييم الأداء المؤسسي من خلال طبيعته كوظيفة تستهدف دراسة درجة التناسق والائتلاف بين عوامل الإنتاج للتعرف على مدى كفاءة استخدامها، وتطور تلك الكفاءة في فترات زمنية متتابعة وذلك من خلال مقارنة ما تحقق منها بالهدف، وترجع أهمية تقييم الأداء المؤسسي إلى الأسباب التالية :

- توجيه نظر الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف، وحيث يكون الإشراف أكثر إنتاجية؛

- ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها، حيث يعتبر تقييم الأداء أساسا موضوعيا لوضع نظم الكفاءات والحوافز التشجيعية؛

- مساعدة مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم؛

- إيجاد نوع من الاقتناع الوظيفي نتيجة تعرف المدير على كيفية أداءه العمل الذي سيتولى مهامه مقدما، وكذلك توفير الأساس لإقامة نظام سليم وفعال للحوافز، وأيضا المساعدة على تحديد المدى الذي يتحقق عنده تحمل المسؤوليات الإدارية؛

- معرفة الأساس الذي يتم بمقتضاه إجراء مقارنات بين القطاعات المختلفة داخل المؤسسة، وكذلك بين منظمات الأعمال بعضها البعض؛

[1]- نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص: 175.

- مساعدة المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

تتمثل أهداف عملية تقييم الأداء في النقاط التالية:[1]

– يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء و الاستمرار في العمل.

– يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة و إتحاد القرارات المستندة على حقائق علمية موضوعية.

– يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة.

– يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوي أدائها.

– يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.

– إن تقييم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

المطلب الرابع: مصادر معلومات ومراحل تقييم الأداء

إن عملية تقييم أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها تشترط توفر جملة من الشروط التي توفرها مجموعة من المصادر المختلفة، والتي يجب على المحللين استخدامها بالشكل الأمثل للوصول إلى نتائج ذات مصداقية وأكثر دقة سنتطرق لها في ما يلي:

الفرع الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي جمع المعلومات، لذا يشترط أن تكون المعلومات بالجودة وفي الوقت المناسب، ويختلف الباحثون في تقسيمها فكل حسب تخصصه فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية، ومنهم من يقسمها إلى معلومات قطاعية ومعلومات خاصة بالمؤسسة ...إلخ.

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص، ص: 92، 93 .

أولا: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ويمكن تقسيمها إلى:[1]

1- المعلومات العامة:

تتعلق بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وبسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات وتأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم، حيث تساهم هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حالتها.

2- المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع بعض المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات لإجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فهذا النوع من المعلومات تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النشرات الاقتصادية المجلات المتخصصة بعض مواقع الانترنيت....الخ.

ثانيا: المصادر الداخلية

وتتمثل عموما في المعلومات الداخلية التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج، الملاحق ... إلخ.

1- الميزانية:

تم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي كالتالي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.[2]

[1]- إلياس بن ساسي ، **التسيير المالي والإدارة المالية** ، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص: 50.

[2]- المرسوم التنفيذي **156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008**، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 **المؤرخ في** 25 **نوفمبر** 2007، الجريدة الرسمية العدد 27، **المادة**: 32 .

2- حسابات النتائج:

قد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (أي النواتج)المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافي للسنة المالية (الربح- الكسب أو الخسارة) أي نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها.[1]

3- الملاحق:

هو وثيقة تنشأها المؤسسة هدفها الأساسي تكملة وتوضيح وفهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بشكل آخر.[2]

الفرع الثاني : مراحل عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع المراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشتقها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض فغياب واحدة منها تعرقل العملية ككل وهي بالترتيب كما يلي:[3]

أولا : جمع المعلومات الضرورية

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية المحاسبية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

[1]- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص: 153.
[2]- إلياس بن ساسي، **مرجع سابق**، ص: 59.
[3]- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص: 39 .

ثانيا : تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ثالثا : إجراء عملية التقييم

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعا : اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامسا : تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية التابعة والرقابة.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

بعد التطرق إلى مفهوم الأداء في المؤسسة وتغطية بعض جوانبه، ثم التعرض إلى تقييم الأداء بمختلف عناصره، سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى الأداء المالي الذي يقوم على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة، و الجدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفاعلية وبأعلى كفاءة في المؤسسة كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية في بناء المؤشرات.

المطلب الأول: تعريف و أهمية تقييم الأداء المالي

تهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فالأداء المالي الجيد يساهم في بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها، فالمؤسسات الرائدة في الأداء، هي تلك التي تستطيع التخطيط لمستقبلها بناءا على أهداف واضحة، وفي ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسة مهما كانت طبيعة أعمالها فعدم تحقيق المؤسسة لأداء مالي حسب المستوى يعرض وجودها للخطر، فالتفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المؤسسة للانطلاق، ولقد تعددت التعاريف للأداء المالي والتي نذكر بعضها أولا ثم نتطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي فيما يلي:

يعرف الأداء المالي على أنه " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى الطويل والمتوسط.[1]

ويعرف أيضا بمدى تحقيق القدرة الإيرادية في المؤسسة، ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، إضافة إلى قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه

[1]- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، **مرجع سابق**، ص: 60.

بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي(ظاهرة الإفلاس) أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.[1]

ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".[2]

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف تقييم الأداء المالي بأنه " العملية الرقابة التي تختص بالمقارنة الميدانية والفعلية، بين الإنجاز الفعلي الذي تم أداؤه وما يجب أن ينجز، ولكن بهدف التعرف والوقوف على مستوى حجم ونوعية الأداء الذي تم".[3]

ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا بأنه " مفهوما ضيقا لأداء المؤسسة بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".[4]

من خلال هذه التعاريف نستنتج تعريفا لتقييم الأداء المالي على أنه عملية فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية وتقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية في تاريخ معين.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

إن الهدف من تقييم الأداء المالي للقوائم المالية بشكل عام يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، وتكمن أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:[5]

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم بها المؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1]- شدري معمرسعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة** ماجيستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 130.

[2]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،ص: 45.**

[3] - نصر حمود مزنان فهد ، **مرجع سابق**، ص: 173.

[4]- المرجع السابق، ص: 173.

[5] - **موقع الكتروني**، la dernier consonte le 10/01/2016, a10 :30hhttp://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-5348.html ، إطلع عليه بتاريخ 2016/01/10، على الساعة: 10:30.

- مؤشر للمركز المالي للمؤسسة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:[1]

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

و يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

الفرع الثاني: المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وإما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

[1]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم**، دار الحامد، الأردن، 2010، ص، ص: 48 - 51.

الفرع الثالث: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء.

الفرع الرابع: الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسة حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري الحديث، وإذا ما أكدنا أهمية النشاط المالي فإنه يصح القول أن وظيفة التخطيط المالي والرقابة المالية وتقييم الأداء المالي إنما يعتبران جوهر العمل الاستراتيجي للمؤسسات المعاصرة، وبمجرد قيام الإدارة بالتخطيط المالي عليها أن تضع معالم الرقابة المالية، وتتحقق صورة العلاقة بين هاتين الوظيفتين المهمتين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي.

ويقصد بالتخطيط المالي التقدير والتصور مقدما لنواحي النشاط المالي الضرورية للمؤسسة بما يساعد في تفادي الضياع وذلك عن طريق السياسات وخطوات العمل التي تسهل التنسيق السليم بين الوظائف المختلفة والاستعداد للمستقبل آخذا بعين الاعتبار ظروف ذلك المستقبل وطبيعة حركة البيئة التي تعمل فيها المؤسسات.

أما الرقابة المالية فإنها تسعى أساسا إلى متابعة مسار تلك الخطط وتقييم القرارات التي اتخذت بشأنها من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المخططة، واتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة عند حدوث الانحرافات فيما بين النتائج، الأمر الذي يجعل من وظيفة التخطيط المالي والرقابة المالية تشملان وظيفتين متلازمتين بحيث لا يمكن التكلم عن الأولى بمعزل عن الثانية ولا أهمية لوجود الثانية دون ممارسة الوظيفة الأولى.

إن عملية تقييم الأداء لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القيام بعدد من المراحل منها: [1]

- وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الأداء.
- قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[2]

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية، السيولة، والنشاط وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

[1] - حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،ط2، دار الوراق للنشر، الأردن،2011، ص، ص: 87، 88.
[2]- محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص، ص: 52.

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

يعتبر الربح لفترة طويلة الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه (خاصة من طرف مفكري النظرية الاقتصادية الجزئية)، وهذا من منطلق أن المؤسسة تعبر عن أداءها من خلال الأرباح التي تحققها، ومن ثم فالتصور الذي كان سائداً هو أن المؤسسة التي تحقق أرباحاً أكبر هي التي لديها أداء جيد، وفقا لهذه النظرة كان أداء المؤسسة يقاس من خلال النتائج المالية والمحاسبية التي حققتها، غير أن تطورات المحيط دفعت المسيرين إلى البحث عن أدوات جديدة لقياس أداء المؤسسة، والتي تُعبر بصفة أدق عن أدائها.

وتَسْتخدم المؤسسة للتعرف على مستوى أداءها الفعلي مجموعة من المؤشرات تُظهر التطور الذي حققته في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، مع الإشارة إلى وجود طرق تقليدية في قياس الأداء وأخرى حديثة، تتمثل أهم المؤشرات معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي في النقاط التالية:

المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويعرف بأنه" التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها " فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري.

ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:[1]

الفرع الأول: رأس المال العامل

يقصد به " مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة، أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليه صافي رأس المال العامل الذي يعطي لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الخصوم الجارية، وإن ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تدل على مقدرة المؤسسة على

[1]- محمد نجيب دبابس،طارق قدوري، **اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم **الأداء** المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص ص07-08

مقابلة التزاماتها بيسر، وإن كان الكثير يعرف رأس المال العامل أنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

ويمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية كما يلي:[2]

أولا: أسلوب أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

= (الأموال الخاصة + الديون الطويلة)– الأصول الثابتة

هذا الأسلوب يرتكز على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

ثانيا: أسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة– الديون القصيرة الأجل

= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة)– الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل:

تقليديا يمثل رأس المال العامل الموجب شرطا للتوازن المالي السليم ولن يكن له معنى ذاتيا إلا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.[1]

ويحسب وفق العلاقة التالية: [2]

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

=(قيم الاستغلال+ قيم محققة)– (الديون قصيرة الأجل– السلفات المصرفية)

[1]- محمد نجيب دبابس،طارق قدوري، **مرجع سابق**، ص: 8.

[2]- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الآفاق، الجزائر، 1991 ، ص: 20.

الفرع الثالث: الخزينة

تعرف بأنها "إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل"، وهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي خاصة إذا ما علمنا أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تجنبها حالة التوقف أو العجز عن السداد.[1]

ويتم حسابها بالاعتماد على المؤشرين السابقين وفق العلاقة التالية:[2]

الخزينة= رأس مال عامل– احتياج رأس مال عامل

المطلب الثاني: استخدام النسب لتقييم الأداء المالي

يهتم المستثمرون والشركات والإدارات المالية، ومكاتب الاستشارات الإدارية والقانونيون بالنسب المالية باعتبارها أداة من أدوات قياس الأداء والظروف المالية للؤسسات في وقت ما أو خلال سنة مالية معينة، وترجع تلك الأهمية إلى ما يلي:[3]

- سهولة حساب النسب المالية.

كونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية.

– تعتبر النسب المالية أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية وتقوم النسب المالية على فكرة اختبار ومقارنة وتفسير العلاقات المتداخلة بين القوائم المالية، ويجب اعتبارها بداية سلسلة من التحليلات المالية المتعمقة، ومن بين أهم هذه النسب:

الفرع الأول - نسب السيولة

هي تلك النسب التي تهدف إلى معرفة قدرة المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطائها الإمكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية وتستخدم مؤشرات متعددة لقياس السيولة في المؤسسة ومن هذه المؤشرات نجد نسب السيولة العامة ونسب السيولة الخاصة، أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.[4]

---

[1]- محمد نجيب دبابس،طارق قدوري، **مرجع سابق**، ص. 8.

[2]- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي،، مرجع سابق، ص25

[3]- محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**،المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الجزائر ، 2013،ص60

[4]- عبد الستار الصياح،سعود العامري، **الإدارة المالية**، دار وائل للنش،ط4،الأردن،2010، ص 57

الفرع الثاني: نسب النشاط

تتضمن مجموعة معدلات خاصة بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول.[1]

الفرع الثالث: نسب المديونية

تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية اتجاه الغير.

الفرع الرابع: نسب الربحية

حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، تقيس كفاءة وفاعلية المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات، الموجودات، وحق الملكية.[2]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

ومع التغير الجذري في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي .ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة **(MVA)** والقيمة السوقية المضافة **(EVA)** .[3]

الفرع الأول : القيمة الاقتصادية المضافة(Economique Value Added)

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة المدرجة منها في البورصة، وتستعمل لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة، وتعتمد هذه الطريقة على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من استغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، وتعرف كذلك على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر آخذا في الحسبان الخطر

[1]- **عبد الستار** الصياح،سعود العامري، مرجع سابق، ص60

[2]- محمد نجيب دبابس،طارق قدوري، **مرجع سابق**، ص: 8.

[3]- **المرجع السابق**، ص: 8.

المصاحب له، وهي تعتبر أحد المقاييس المستعملة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة وتعطى بالعلاقة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال)

X رأس المال المستثمر

أو

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة من عمليات التشغيل بعد الضريبة

– (تكلفة رأس المال * رأس المال المستثمر)

ويحسب هذا المؤشر لكل سنة.

الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة(Market Value Added)

تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة والقيمة الإجمالية للأموال المستثمرة، من خلال ربط الوحدات وتوافق بين قيمة المؤسسة في البورصة والقيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات، وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$MVA = \sum \frac{EVA}{(1+K)t}$$

حيث أن MVA: القيمة السوقية المضافة.

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t.

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال في الفترة t.

الفرع الثالث: عائد التدفقات النقدية من الاستثمار

يعتبر هذا النموذج واحدا من بين النماذج المقترحة من قبل جماعة استشارة بوسطن المتخصصة في مجال الاستشارة في التسيير، ويتمثل في المعدل الذي يساوي بين قيمة الأصل وقيمة التدفقات النقدية المنتظرة منه، أو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث كلما كانت هذا الأخيرة أكبر من تكلفة رأس المال كلما كانت المؤسسة قادرة على إنشاء القيمة ومن ثم زيادة ثروة المساهمين.

الفرع الرابع: الربح المتبقي

ظهر هذا المؤشر نتيجة للانتقادات الموجهة للعائد على الاستثمار، والممثلة في معدل الفائدة الداخلي تكلفة رأس المال من خلال إعطائه لرقم مطلق وليس لنسبة مئوية، ويقيس الربح المتبقي نتيجة مؤسسة ما من خلال الفرق بين المبيعات وتكاليفها متضمنة للمصاريف المالية الداخلية المرتبطة بأصولها.

خلاصة:

بعدما سبق التطرق إليه في الفصل الأول من خلال استعراض وإبراز المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأداء، الأداء المالي ومعايير ومؤشرات قياسه، فان أبرز النتائج المتوصل إليها تؤكد على أن الوظيفة المالية لها أهمية بالغة في المؤسسة والتي تعتبر من أهم الوظائف الإدارية لأنها تمدنا بوسائل التشخيص المالي للمؤسسة وتحسين الأداء وتحليل النتائج، وتعتبر كذلك من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها نظرا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة إذ توفر للمؤسسة الأموال اللازمة لمزاولة مختلف أنشطتها (إنتاج، تسويق، دراسات وأبحاث...).

الفصل الثاني:

قائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

يعد الرجوع إلى القوائم المالية ضرورة لإجراء عملية التحليل المالي، فالتحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية وذلك من أجل تقييم أداء المؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا، والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي التحليل والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، فهو يمكن المستفيدين منه من فهم الأرقام الواردة في القوائم المالية، كما يمكن اعتماده كأساس في اتخاذ القرارات المالية فهناك عدد كبير من المستفيدين من التحليل المالي ومنهم الإدارة، المالكون، الدائنون، وغيرهم من أصحاب المصالح، إلا أن الإدارة هي المستفيد الأساس من هذا التحليل.

وعليه فان مصدر معين أو قائمة مالية معينة قد يخدم جانبا من جوانب العملية التحليلية دون غيره، أو بمعنى أخر أن قائمتي الدخل(جدول حسابات النتائج) والمركز المالي (الميزانية المحاسبية) قد تقدم دون شك بيانات مهمة تخدم أغراض المحاسبة والتحليل كأدوات للقيادة الاقتصادية، إلا أنهما لا تبينان مصادر الموارد والكيفية التي استخدمت فيها هذه الموارد خلال مدة معينة ومن ثم اهتم النظام المحاسبي المالي بتوفير أداة يمكن من خلالها التعرف على مصادر الحصول على النقدية واستخداماتها خلال الفترة المالية، وذلك من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية، هاته الأخيرة هي موضوع دراستنا وسنتطرق لها بالتفصيل من خلال هذا الفصل الذي يحتوي ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول : مفهوم قائمة التدفقات النقدية، نشأتها واستخداماتها.

المبحث الثاني : عرض قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية، نشأتها واستخداماتها

إن الغرض من إعداد القوائم المالية هو توفير المعلومات حول الوضعية أو الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية المحاسبية، باعتبار أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة، وقد صنف هذا الكشف ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة قائمة التدفقات النقدية إضافة إلى مفهومها واستخداماتها فيما يلي:

المطلب الأول : التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه" قائمة مصادر الوارد والمنصرف"، والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية المؤسسة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة إلى قائمة الأموال المخصصة "واعترافا من المجلس الأمريكي للمحاسبين المجازين "**AICPA**" بأهمية هذه القائمة، فقد قام سنة 1961 م بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار دراسة الأبحاث المحاسبية رقم 02 بعنوان" تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة"، وقد أوصت هذه الدراسة بأن تدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.

وفي سنة 1963 م، قام مجلس معايير المحاسبة المالية "**APB**" بإصدار نشرته رقم03 وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى" قائمة مصادر الأموال واستخداماتها " وبأن تعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزاميا،كما أن اشتمال تقرير المراجع عليها كان أمرا اختياريا، وقد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة مجلس معايير المحاسبة المالية"APB"" وازداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة، وفي سنة 1971جاءت نشرة "APB" رقم 19 تتضمن الإلزام بإعداد" قائمة التغيرات في المركز المالي كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وبضرورة أن يشملها تقرير المراجع، فقد خلص المجلس إلى أن هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشأة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة معينة هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية -وخاصة الملاك والدائنين- في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فعند إصدار القوائم المالية

التي تهدف لعرض المركز المالي ونتائج الأعمال، فإنه يجب أيضا إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية عن كل فترة تعد عنها قائمة الدخل. [1]

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدام اسم جديد للقائمة هو" قائمة التغيرات في المركز المالي" وهو الاسم الذي استخدم من سنة 1972م حتى سنة 1987 م وخلال فترة الستينات والسبعينات كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي، ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع اتجاه الشركات للاقتراض بمبالغ ضخمة، وفي سنة 1981م أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي بدلا من منهج رأس المال العامل في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، وفي قائمته رقم 05 في مفاهيم المحاسبة المالية سنة 1984 م أيد مجلس معايير المحاسبة المالية بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية "قائمة التدفقات النقدية" التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية، وفي نوفمبر 1987 م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 95 بعنوان" قائمة التدفقات النقدية "الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد 15 جويلية 1988. [2]

إن صياغة المعيار الأمريكي "SFA95" من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية عام 1987 باعتباره أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير السنوية للشركات ولاسيما بعد الأزمة التي حلت بأسواق البورصة الأمريكية عام 1987 وأدت إلى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية، وقد انعكس ذلك بشكل أساسي على زيادة الطلب على بيانات التدفقات النقدية وعلى قبول واضعي المعيار لمسالة الحاجة في الحصول على تلك المعلومات، وعدت من الأسباب التي دفعتهم إلى المطالبة بإعداد قوائم التدفقات النقدية. [3]

من جهة أخرى على الرغم من تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية "**IASC**" المعيار الدولي رقم " **IAS7**" عام 1992 لقائمة التدفقات النقدية، فإن هناك حاجة للأخذ بالحسبان الدور الذي تؤديه في تطوير أداء الشركات ومعرفة ملاحظات المستخدمين الداخليين والخارجيين، مع الأخذ بالحسبان خصوصية البلد المعني، ونظراً لأن الهدف الرئيسي من إعداد التقرير السنوي هو تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها(دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 83.

[2] **المرجع السابق**، ص: 84.

[3] نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية – دراسة تطبيقية**، المجلد 22، ع 01، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ، سوريا، 2006، ص: 215.

المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، فإنه من المتوقع أن يتم تطوير معايير الإفصاح عن التدفقات النقدية استجابة لحاجات المستخدمين من مصادر المعلومات هناك القليل من الدراسات التي تناولت مدى تفضيل المستخدمين من المديرين والمهتمين لقوائم التدفقات النقدية وكيفية استخدامهم لبيانات تدفق النقد.[1]

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

يعد الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقرارات الاستثمار والاقتراض تتخذ طبقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية، فهدف المستثمر يتمثل في استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، ويتوقع الدائنون كذلك استرداد أصل القرض إضافة إلى العائد النقدي والمتمثل في الفوائد، وعند اتخاذ القرارات يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطر المرتبطة بها، وتعد قائمة التدفقات النقدية أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية بخصوص التدفقات النقدية.

الفرع الأول : تعريف قائمة التدفقات النقدية

ولقد تعددت تعاريف قائمة التدفقات النقدية ونذكر منها ما يلي :

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها " حلقة الوصل بين كشف الدخل والميزانية المحاسبية، وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة".[2]

ويرى بعض الباحثين أن قائمة التدفقات النقدية هي " كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل."[3]

ويرى البعض الآخر أنها " القائمة التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للكيان خلال فترة معينة، وهذا وفقا لما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم7، ويتضح من ذلك أن الاهتمام ينصبّ على العمليات النقدية فقط"[4].

---

[1] – نبيل الحلبي، **مرجع سابق**، ص: 215.

[2] – عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي–اتجاهات معاصرة–**، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن،2008، ص: 26.

[3] – فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، ط2، دار الحامد للنشر، الأردن، 2009، ص: 40.

[4] – بدرة بن تومي، **أثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية–**، رسالة ماجيستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2013، ص: 67.

ومن الباحثين من ينظر إليها على أنها " القائمة المالية الرابعة إلى جانب قائمة الدخل، والميزانية، الأرباح المحتجزة، ولقائمة التدفقات النقدية تسميات أخرى مثل : قائمة مصادر واستخدامات الأموال، أو قائمة التغير في المركز المالي، ويمكن تعريف هذه القائمة بأنها بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية لنشاطات التشغيلية والاستثمارية، والمالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة."[1]

مما سبق يمكن اقتراح تعريف لقائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

هي القائمة المالية الثالثة بعد كل من الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والتي أصبح على المؤسسات الجزائرية إعدادها وفق قواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، والذي شرع في تطبيقه اعتبارا من تاريخ 01 جانفي 2010، وهي قائمة أو كشف يبين جميع مصادر الموارد المالية والكيفية التي استخدمت هذه الموارد خلال فترة معينة.

الفرع الثاني: الإطار المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية (المعيار المحاسبي الدولي IAS 7)

لقد حقّقت معايير المحاسبة الدولية انتشارا عالميا واسعاً، كما أنه هناك اتجاها دوليا واضح لتبني أو عولمة المعايير الدولية للمحاسبة كمجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، لتُستخدم بصفة أساسية وإلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة آلاف المؤسسات على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها مصدراً أساسياً لضوابط إعداد القوائم المالية وتوحيد أسس عرضها والإفصاح فيها.

أولا :هدف المعيار

ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وعليها أن تختار سياسة محاسبية لعرض تدفقاتها النقدية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

ثانيا : نطاق المعيار:[3]

– يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها؛

[1]– علي عباس، **الإدارة المالية**، دار الإثراء للنشر، الأردن، 2008، ص: 51.

[2]– موقع معايير التقارير المالية الدولية، موقع الكتروني: www.ifrs.org ,، اطلع عليه بتاريخ: 2015/11/12، على الساعة: 10:30.

[3]– هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير **التقارير المالية –دليل التطبيق**–، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر، 2006، ص: 54.

– يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة التغيرات في المركز المالي والذي أصدر في تموز (يوليو) 1977؛

– يهتم مستخدموا البيانات المالية للمؤسسة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية وما يعادلها وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المؤسسات المختلفة وعما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمؤسسة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية، فالمؤسسات رغم اختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات والمصروفات تحتاج إلى النقدية وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين، وبناء على ذلك فإن هذا المعيار يتطلب قيام كافة المنشآت بإعداد قائمة للتدفقات النقدية.

الفرع الثالث: المفهوم النقدي

يعبر المفهوم النقدي عن الأموال السائلة فقط من النقدية وما جاء في حكمها، حيث يقصد بالنقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي كل من: النقدية بالخزينة، النقدية بالبنوك، والودائع الجارية، أما في حكم النقدية فيشتمل: على الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، وأذونات الخزينة، وغالبا ما يتم استبعاد الأوراق الحكومية، والأوراق المالية التي يزيد أجلها على ثلاثة شهور من ضمن ما في حكم النقدية.

ويرجع السبب الرئيسي وراء التحول إلى المفهوم النقدي إلى الانتقاد الشديد لمخرجات النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق، الذي لا يأخذ في الاعتبار في انخفاض القوة الشرائية لوحدة القياس نتيجة التضخم.[1]

المطلب الثالث :استخدامات، أغراض و أهمية قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية عددا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات عددا من المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها، فهي تعتبر ذات منفعة لإدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها، إضافة إلى كونها من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

[1]– محمد المبروك ابوزيد، **التحليل المالي– شركات وأسواق –**، ط 2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2009، ص: 222.

الفرع الأول : استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية.

أولا: استخدامات الإدارة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، إن القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات وبالعكس، فإذا ما ظهرت القائمة عجزا في النقدية فان الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز وباستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية. [1]

ثانيا: استخدامات المستثمرين والدائنين

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي: [2]

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛
- أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

الفرع الثاني: أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية

إن الغرض الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو الإعلان عن المستلمات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية، وتكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل باعتبارها حلقة وصل بين هاتين القائمتين وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي – مخل صناعة القرار –**، ط3، دائر وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 146.

[2] **المرجع السابق**، ص: 146.

لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارات في مجال التمويل والاستثمار وإمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي الذي يهدف للتوسع، ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط التالية:[1]

– إن معلومات التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية واحتياجات المنشأة في استخدام هذه النقدية.

– عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي الأصول والهيكل المالي بما في ذلك القدرة على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.

– إن معلومات التدفقات النقدية تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

– تستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية.

[1]– ميساء محمد سعد ابوتمام، **مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية**،رسالة ماجيستير،جامعة الشرق الأوسط ،الكويت، 2013، ص: 30.

المبحث الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية

توضح قائمة التدفقات النقدية المركز النقدي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة معينة، علما أن التغيرات في المركز النقدي للمؤسسة قد يكون نتيجة للعديد من الصفقات المختلفة التي تعقدها المؤسسة، فمن المعلوم أن المؤسسة تتخذ العديد من القرارات التي يترتب عليها التزامات نقدية، وفي ذات الوقت يتعزز مركز النقدية نتيجة العديد من الأنشطة بعلاقتها مع المستثمرين والدائنون والأطراف الأخرى أصحاب المصالح فضلا عن قرارات المشاريع الاستثمارية والقرارات الأخرى.[1]

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة المالية مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتي ستوضحها فيما يلي:

الفرع الأول : الأنشطة التشغيلية

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.[2]

الفرع الثاني: الأنشطة الاستثمارية

يقصد بأنشطة الاستثمار كل العمليات التي تؤثر بالزيادة أو النقصان في الأصول طويلة الأجل المتاحة للوحدة، حيث يدخل ضمن هذه الأنشطة الاستثمار في بيع وشراء أصول ثابتة، بالإضافة إلى بيع وشراء الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات بالشركات الأخرى، وكذا القروض الممنوحة من المؤسسة أو الوحدة وتعتبر من الأنشطة الاستثمارية.[3]

الفرع الثالث: الأنشطة التمويلية

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، والتي تشمل جمع الأموال عن طريق بيع استثمارات قصيرة المدى، أو إصدار ديون قصية المدى أودين طويل المدى، أو أسهم، وبسبب أن كل من حصص الأرباح المدفوعة، والنقود المستخدمة

---

[1]– اسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص: 69.

[2]– رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2001 ، ص: 345.

[3]– محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ص: 224، 225.

في إعادة شراء أسهم أو سندات قائمة يقلل من السيولة النقدية للمؤسسة فتشمل مثل هذه العمليات الجارية هنا.[1]

والجدول التالي يوضح أهم العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم (01): العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية

نوع التدفقات	أنشطة المشروع		
	التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية
التدفقات النقدية الداخلة (CASH INFLOWS)	– المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة. –إيرادات الفوائد والتوزيعات	–المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون الملكية (السندات والأسهم) –المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.	–المتحصلات من إصدار الأسهم. –المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.
التدفقات النقدية الخارجة (CASH OUTFLOWS)	–المدفوعات النقدية للدائنين(لشراء المواد والمهمات والمخزون السلعي) –تسديدات للعاملين (أجور ومرتبات)، الضرائب، الفوائد المصروفات التشغيلية الأخرى.	–القروض الممنوحة للغير. –شراء الاستثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى. –شراء الآلات والمعدات	–سداد التوزيعات –إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزانة) سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات).

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 157

[1]– اوجين بريجهام، ميشيل ايرهاردت، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، **الإدارة المالية–النظرية والتطبيق العملي**–،ج1، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 188 .

وجب الإشارة إلى أنه هناك بعض العمليات التي تؤثر على المركز المالي ولا تؤثر على الرصيد النقدي ولذلك فقد تطلب المعيار المحاسبي رقم 95 الإفصاح عنها بقائمة التدفقات النقدية ومن أمثلتها: [1]

- الحصول على الأصول من خلال التأجير الرأسمالي.
- تحويل السندات إلى أسهم.
- الحصول على أصول ثابتة مقابل إصدار أسهم.
- توزيعات الأسهم المجانية.

المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية

خلافاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتين تعدان استنادا على أساس الاستحقاق و ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، فإن قائمه التدفقات النقدية يتم إعدادها من ثلاثة مصادر هي:[2]

- الميزانية المحاسبية لسنتين متتاليين، وذلك لبيان التغيرات في أرصدة الموجودات والمطلوبات وكذلك حقوق المساهمين؛
- قائمة الدخل، وذلك من أجل بيان المبالغ المدفوعة وكذلك التي تم تحصيلها (الإيرادات)؛
- معلومات تفصيلية إضافية تفيد كيفية تحصيل ودفع الأموال خلال الفترة المحاسبية.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفق ثلاث خطوات متتالية هي:[3]

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات المركز المالي المقارنة.
- تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي .كما يتطلب أيضًا مقارنة قائمتي المركز المالي لسنتين متتاليتين والبيانات الإضافية.
- تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في قائمة المركز المالي المقارنة والبيانات الإضافية .

من خلال المصادر والخطوات المذكورة سابقا يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وينصب الاختلاف بين الطريقتين على أنشطة التشغيل، فوفقا للطريقة المباشرة يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، بينما تكون نقطة البداية في إعداد قائمة

[1]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص: 157.

[2]– نعيم نصر داوود، **التحليل المالي باستخدام برنامج EXEL**، دار البداية، الجزائر،2013، ص: 67.

[3]– ميساء محمد، سعد ابوتمام، **مرجع سابق**، ص: 34.

التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل والذي يتم قياسه وفقا لأساس الاستحقاق في المحاسبة، وانطلاقا من هذه البداية يتم تسوية رقم صافي الدخل ببنود الإيرادات والمصروفات غير النقدية الموجودة في قائمة الدخل وهي أساسا الاهتلاك، الضرائب المؤجلة والخصوم المرتبطة بالتشغيل والأرباح الموزعة للمؤسسة، وكذلك التغيرات الحاصلة في حسابات الأصول والخصوم المرتبطة بالتشغيل، كما يلاحظ استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن أنشطة التمويل والاستثمار حتى لا يحدث تكرار في احتسابها.[1]

الفرع الأول: الطريقة المباشرة

وهي الطريقة التي أوصى بها المشرّع الجزائري، ترتكز أساسا على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق مع النتيجة المحاسبية للفترة المعينة، يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة كما يلي:[2]

أولا: تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال

حيث يحصر هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، وبالتالي فهو يوضح مدى قدرة المؤسسة عن خلق تدفقات الخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشطات الاستثمارية، وهذا ما يبين مدى نجاعة وفعالية عملية الاستغلال للمؤسسة، ويتم تحديد صافي تدفقات الخزينة لأنشطة الاستغلال كما يلي:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن

(−)المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

(−)الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

(−) الضرائب على النتائج المدفوعة.

(+−) تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتحسب كما يلي :المبيعات من البضائع و المنتوجات المصنعة،

[1] − رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار−دراسة تطبيقية−، رسالة ماجيستير**،جامعة تشرين−سوريا−، 2007، ص، ص: 29، 30.

[2] − زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي−دراسة تطبيقية−**،رسالة ماجيستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2015، ص، ص:87−89 .

الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة ماعدا، التخفيضات التجارية الممنوحة ويطرح التغير في الزبائن والحسابات الملحقة(رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة.)

وهناك تحصيلات أخرى ضمن هذا العنصر وهي حساب إعانات الاستغلال بالإضافة إلى الإيرادات الاستثنائية عن عمليات التسيير والإيرادات الأخرى للتسيير الجاري، والتغير في الإيرادات المسجلة مسبقا.

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: وتحسب كما يلي :المشتريات المستهلكة ما عدا التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات الخارجية الأخرى + الخدمات الخارجية + الخدمات الخارجية الأخرى – التغير في رصيد موردوا المخزونات والخدمات –التغير في رصيد الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة + التغير في حساب المستخدمون والحسابات الملحقة – التغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر تحدد على النحو الآتي:

- حساب الضرائب والرسوم المدفوعة المماثلة + حساب الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب الدولة الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب الأعباء المسجلة مسبقا.
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، وتضم حساب الأعباء المالية .
- الضرائب على النتائج المدفوعة، وتحسب كما يلي :الضرائب على الأرباح المبنية على إيرادات الأنشطة العادية – التغير في رصيد حساب الضرائب على النتائج.
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية، وتحدد بالفرق بين إيرادات العناصر غير العادية وأعباء العناصر غير العادية.

ثانيا: تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

ويضم هذا القسم الخزينة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وذلك من خلال التسديدات المالية من أجل اقتناء استثمارات أو تحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصول طويل الأجل وتحدد كما يلي :

التحصيلات الناتجة عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية والتي تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(–) التسديدات الناتجة عن عمليات حيازة قيم ثابتة مالية، وتحسب حسب العلاقة التالية (:التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.)

(+) التحصيلات الناتجة عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية بقيمة سعر التنازل.

(–) التسديدات الناتجة عن عمليات حيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب حسب العلاقة التالية:(التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المابية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.)

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب الإيرادات المالية.

ثالثا: تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:

وهي التدفقات التي تكون ناتجة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض وتحدد كما يلي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

(–) الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

(+) التحصيلات المتأتية من القروض.

(–) تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل كما يلي:

* التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم، تتمثل في التغير في حساب راس المال، بالإضافة إلى التغير في حساب العلاوات المرتبطة برأس المال.

* الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها، وتتمثل في حساب نتيجة السنة المالية مطروحا منها التغير في الاحتياطات.

* التحصيلات المتأتية من القروض، وتتمثل في التغير في حساب القروض والديون المماثلة في تسديد القروض أوالديون الأخرى المماثلة، وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية.

* أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على النقديات وما يعادلها فتتمثل في تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الأموال التي في الصندوق والودائع، والالتزامات ذات الأجل القصير بمعنى التوظيفات القصيرة المدى سهلة التحول إلى سيولة.

في ضوء ما سبق يمكن غرض قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

جدول رقم (02) : قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....			
	ملاحظة	السنة الماليةN	السنة المالية1-N
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير المادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غي العادية(يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيات عينية أومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أومعنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أوالديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 2009/03/25، العدد 19، ص: 35.

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة[1]

وهي الطريقة التي تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة(الداخلة) والمدفوعة(الخارجة) لأنشطة التشغيل من خلال تعديل النتيجة الصافية المستخرجة من حساب النتيجة المعدة على أساس الاستحقاق، وذلك عن طريق إضافة أو طرح العناصر التي لا يترتب عليها تدفق نقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار:

- آثار العمليات دون تأثير الخزينة (مخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة والإسترجاعات على الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
- الفروقات والتسويات المرتبطة بالضرائب المؤجلة.
- التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال(مدخل رأس المال).
- الإيرادات والنفقات المرتبطة بتدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الاستثمار المالي والتمويل(يمكن تصنيف الإيرادات على هذه العمليات ضمن تدفقات الاستثمار، والمصاريف ضمن تدفقات التمويل.)

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال : وتتحدد كما يلي:

صافي النتيجة للسنة المالية

(+) الإهتلاكات والمؤونات.

(−) التغير في الضرائب.

(−) تغير المخزونات.

(−) تغير في الزبائن والحسابات الدائنة.

(−) تغير الموردين والديون.

(−) نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو التالي:

* الإهتلاكات والمؤونات: وتشمل مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

* تغير الضرائب المؤجلة: وتتمثل في التغير في حساب الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.

* تغير المخزونات: ويتمثل في تغير حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

[1]– زين عبد المالك، **مرجع سابق**، ص، ص: 91، 92.

* تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: يتمثل في التغير في حساب الزبائن والحسابات الملحقة وحساب المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بهم، ناقص التغير في حساب خسائر القيمة عن حسابات الغير.

* تغير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب الموردون والحسابات الملحقة.

* نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب، ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول عل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أمّا فيما يخص تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار والتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

وعليه يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

الجدول رقم (03): قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من.....إلى.....			
	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل:			
-الاهتلاكات والارصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن والحسابات الملحقة بهم			
-تغير الموردين والديون الأخرى			
-نقص اوزيادة قسمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة راس المال النقدي(المنقودات)			
اصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية بعمليات التمويل(ج)			
تغير اموال الخزينة عند الافتتاح(أ+ب+ج)			
اموال الخزينة عند الافتتاح			
اموال الخزينة عند الاقفال			
تاثيرات تغيرات سعر العملات الاجنبية(1)			
تغير اموال الخزنة			
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 2009/03/25، العدد 19، ص: 35.

ولتوضيح العلاقة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة نقترح الشكل التالي:

الشكل رقم (02): العلاقة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية

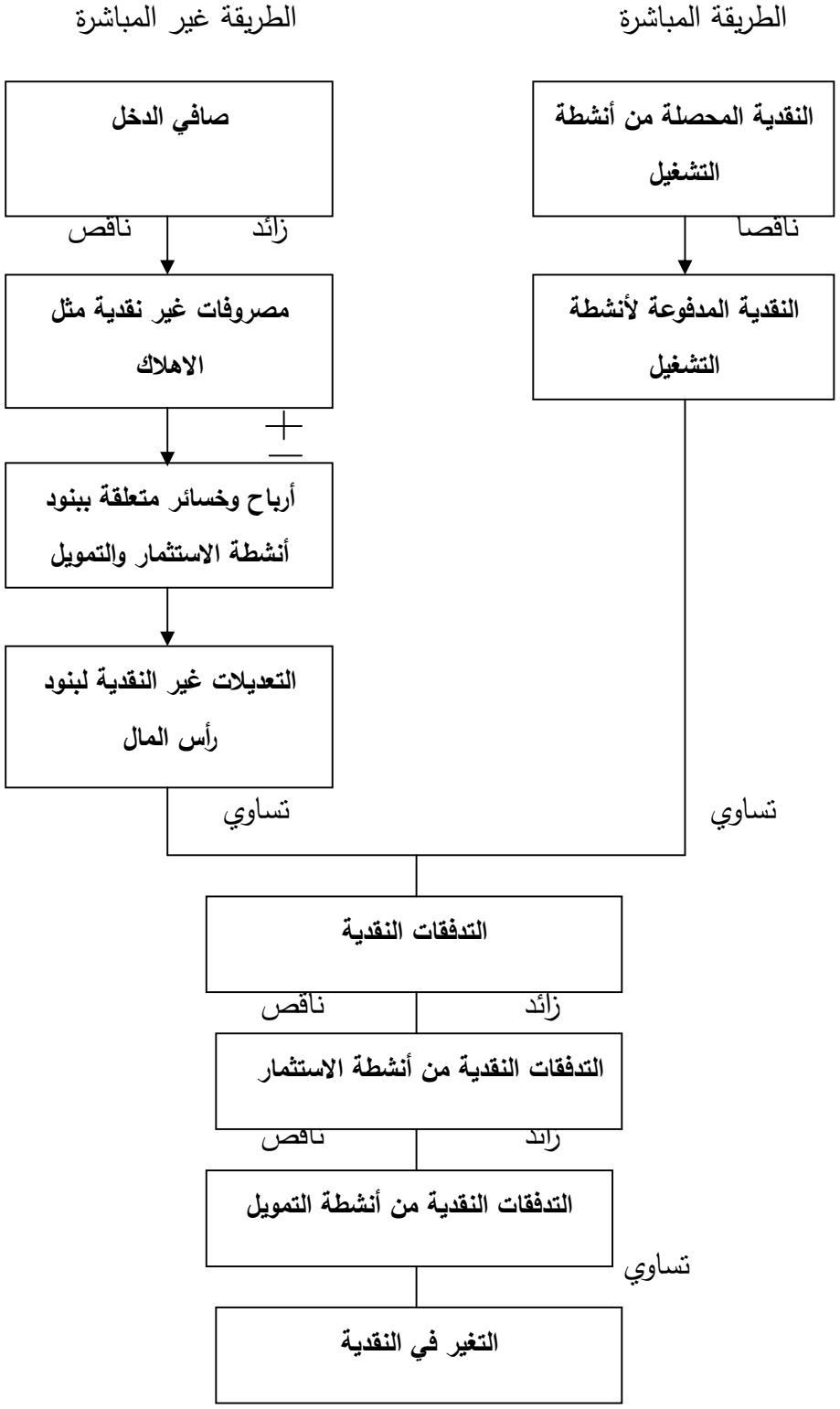

المصدر: طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص:203.

المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، لذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي تكشفها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها من اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة واختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

لقد تبلورت أهمية مقاييس التدفقات النقدية في دراسة **LIELE AND GIACO** سنة 1988 التي أكدت حقيقة أن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية حيث يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

كما أشرنا سابقا فان قائمة التدفقات النقدية تتشكل من ثلاثة أقسام رئيسية:[1]

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ) أو (A)
- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب) أو (B)
- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج) أو (C)
- التغير في الخزينة يحسب وفقا للعلاقة التالية D = A-B+C

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فان التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة تصبح كما يلي :A-B+C = 0 .

وعليه يمكن التعبير عن هذه العلاقة بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" عن طريق خزينة الاستغلال "A" وعليه فان الرصيد A-B يمثل ما يلي:

- إذا كان0 < A-B فهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بنفسها دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية وهي وضعية جيدة.

[1]- موقع الكتروني: http://www.ut.edu.sa/documents/10156/1325019، اطلع عليه بتاريخ: 2015/11/13، على الساعة: 11:15

– إذا كان A-B = 0 وعليه فان المؤسسة تمول استثماراتها من خلال أنشطة الاستغلال وهي غير قادة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يؤدي ذلك إلى الاستدانة.

– إذا كان A-B< 0 هذا يعني المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها بنفسها و يجب عليها أن تستخدم موارد التنازل على الاستثمارات أو زيادة رأس المال.

المطلب الأول: مقاييس التدفقات النقدية

لقد عرف العالم الاقتصادي استعمالا واسعا للنسب المالية خاصة بعد عام 1930 ، حيث يعود سبب هذا الانتشار الواسع للتحليل المالي بالنسب إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية، هذا الأمر أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشراتها وتعريف المستثمرين بها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل باستعمال النسب هو الأداة الرئيسية المستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية، سواء لأغراض الاستثمار أو لأغراض الائتمان.[1]

ونلخص أهم المقاييس المستخدمة قياس التدفقات النقدية في الجدول التالي:

[1]– عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص: 83.

الجدول رقم04: أهم مقاييس التدفقات النقدية

مقاييس التدفقات النقدية	النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
مقاييس جودة الربحية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية (الأولية قصيرة الأجل) * يقصد بمتطلبات النقدية الأولية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة (قصيرة الأجل)	توضح مدى أهمية ارتفاع النقدية المستحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.
	مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(قصيرة الأجل) / صافي الدخل	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
	نسبة التدفق النقدي	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / المبيعات	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.
مقاييس جودة السيولة	نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	تؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المنشاة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية
	مؤشر التدفقات النقدية الضرورية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير(قصيرة الأجل)	يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.
	نسبة الفائدة المدفوعة	الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	تؤشر عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.
	نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين،

			ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة الالتزامات
مقاييس تقييم السياسات المالية	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	متحصلات الفوائد والتوزيعات / صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	تؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية مقارنة بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
	نسبة الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل	يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق،ص ص 164-167.

المطلب الثاني: تقييم قائمة التدفقات النقدية

هناك مزايا تجعل قائمة التدفقات النقدية مهمة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لكن هذه القائمة لا تخلى من عيوب تحد من قيمتها ويمكن أن نتطرق لهذه المزايا والعيوب فيما يلي:

الفرع الأول: مزايا قائمة التدفقات النقدية

لقائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في التحليل والحكم على الأداء المالي للمؤسسة، فقد اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية، حيث تشكل أهمية خاصة للمحلل المالي، حيث يستطيع الخروج بالكثير من الاستنتاجات حول الوضع المالي للمؤسسة وسيولتها ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر، وكما أشرنا سابقا فان إجراء التحليل على قائمة التدفق النقدية تم بآليات متعددة حيث يمكن التحليل بالمقارنة مع الوضعية المالية للمؤسسة ذاتها لسنوات سابقة أو بالمقارنة مع مؤسسات تعمل في ذات الاختصاص أو القطاع.[1]

الفرع الثاني: عيوب قائمة التدفقات النقدية

بالرغم من الأهمية والدور الذي تؤديه قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الوضعية والأداء المالي للمؤسسة، إلا أنها لا تخلوا من بعض النقائص، و من أبرز الانتقادات الموجهة لهذا القائمة المالية أنها تعد في نهاية السنة المالية وتبين المركز النقدي للمؤسسة والسيولة المتوفرة لديها لمقابلة الالتزامات ولكنها تتجاهل توقيت التدفقات.[2]

[1]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية–مدخل نظري وتطبيقي**–، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص، ص: 208، 209.

[2]– زين عبد المالك، **مرجع سابق**، ص: 37.

خلاصة:

بعد ما تم تناوله في هذا الفصل حول موضوع قائمة التدفقات النقدية بإطاره النظري المفاهيمي، نستنتج أن لقائمة التدفقات النقدية أهمية بالغة باعتبارها مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها، وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك النفقات.

كما تم الإشارة إلى المعيار الدولي السابع والهدف من صياغته الرامي إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

كما أن المحللون والمستثمرون الدائنون وغيرهم من المهتمين بالدوائر المالية والاقتصادية يعلقون أهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية نظرا للصعوبات الصاحبة لأساس الاستحقاق التي يترتب عليها إخفاء التدفقات النقدية واتساع الفجوة بينها وبين صافي الربح، واقتناعا منهم بأن صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح، لأن نجاح المؤسسة يكون من خلال حصولها على صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية.

الفصل الثالث:

تقييم الأداء المالي لمؤسسة سوناريك باستخدام قائمة النقدية

تمهيد:

تهدف المؤسسات الاقتصادية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء المالي أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، لذا يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ذو أهمية خاصة نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

كما أن تقييم الأداء المالي للمؤسسات يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية.

إن تحليل القوائم المالية يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وفرص الاستثمار، كما تقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، وذلك بحساب المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة والفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل.

وبغية إعطاء الجانب النظري بعدا أخر تم إجراء دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة LA **SOCIÉTÉ NATIONAL DE RÉALISATION ET DE GESTION DES INDUSTRIEL CONNEXE** وسنوضح أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الفصل والذي قسم على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة

تعرف المؤسسة بأنها تنظيم اجتماعي له شخصية معنوية قانونية وذمة مالية مستقلة، ولها هدف يتمثل في إنتاج السلع والخدمات من أجل تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتحقيق الربح من جهة أخرى، وحتى يتم ذلك يجب أن يكون تسيير جيد للمؤسسة، والذي يتوقف بالدرجة الأولى على التحكم في المصاريف الخاصة بذلك الاستعمال، سنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة عن مؤسسة سوناريك والمؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة الأم

نتطرق في هذا المطلب إلى تاريخ وتطور مؤسسة سوناريك والهيكل التنظيمي لها وكذا عرض الوحدات التابعة لها والموزعة عبر التراب الوطني.

الفرع الأول: تطور ونشأة مؤسسة سوناريك (Sonaric)

إن المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة **LA SOCIÉTÉ NATIONAL DE RÉALISATION ET DE GESTION DES INDUSTRIEL CONNEXE** هي مؤسسة اقتصادية عمومية برأس مال (سنة 2010) يقدر بـ: 1724560.000 دج وأصبحت شركة ذات أسهم بموجب العقد التوثيقي المؤرخ في 1989/03/05، نشأت في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الوحدات الإنتاجية في قطاع الصناعة الثقيلة، وهذا بموجب مرسوم رقم 165/80 المؤرخ في1980/05/30 قصد إعطاء حوافز للتنمية وهي الآن تحت وصاية الوزارة المكلفة بالاقتصاد وقد تطور رأس مالها الاجتماعي في السنوات 1989، 1992 ،1993 ، 1994 كما يلي :

2000.000 دج ، 150.000.000 دج ، 152.000.000 دج، 800.000.000 دج على الترتيب.

يقع المقر الرئيسي (الإدارة المركزية) لـ SONARIC على طريق براقي، جسر قسنطينة –الجزائر– أما المقر الاجتماعي يوجد بطريق مستغانم – تنس– ولاية شلف.

تقوم مؤسسة SONARIC بإنتاج العديد من المنتجات تختلف كل صناعة عن غيرها حسب المشروع الذي تنتمي إليه هي كالأتي :

- مدافئ بمختلف الأنواع.
- مطابخ منزلية.
- سخانات ماء.
- مكيفات الهواء.

إن الهدف الأساسي الذي يوجه الإستراتيجية الإجمالية للمؤسسة هو تحسين حصتها في السوق حتى تضمن الريادة فيه وذلك من خلال تطوير نشاطات جديدة وتحفيز العمال لزيادة أدائهم.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهم وحداتها الإنتاجية والتجارية

للهيكل التنظيمي الدور الكبير على مستوى المؤسسة وذلك لأنه يبين المعلومات لجهات الاختصاص الرسمية والأفراد والمؤسسات الخارجية ويساعدهم في فهم أعمال المؤسسة ونشاطاتها كما يساعد في عرض مختلف وظائف المؤسسة والتنسيق بينها وهو يفيد في تبسيط علاقات العمل بين مختلف المصالح، والمخطط التالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة Sonaric.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأم Sonaric

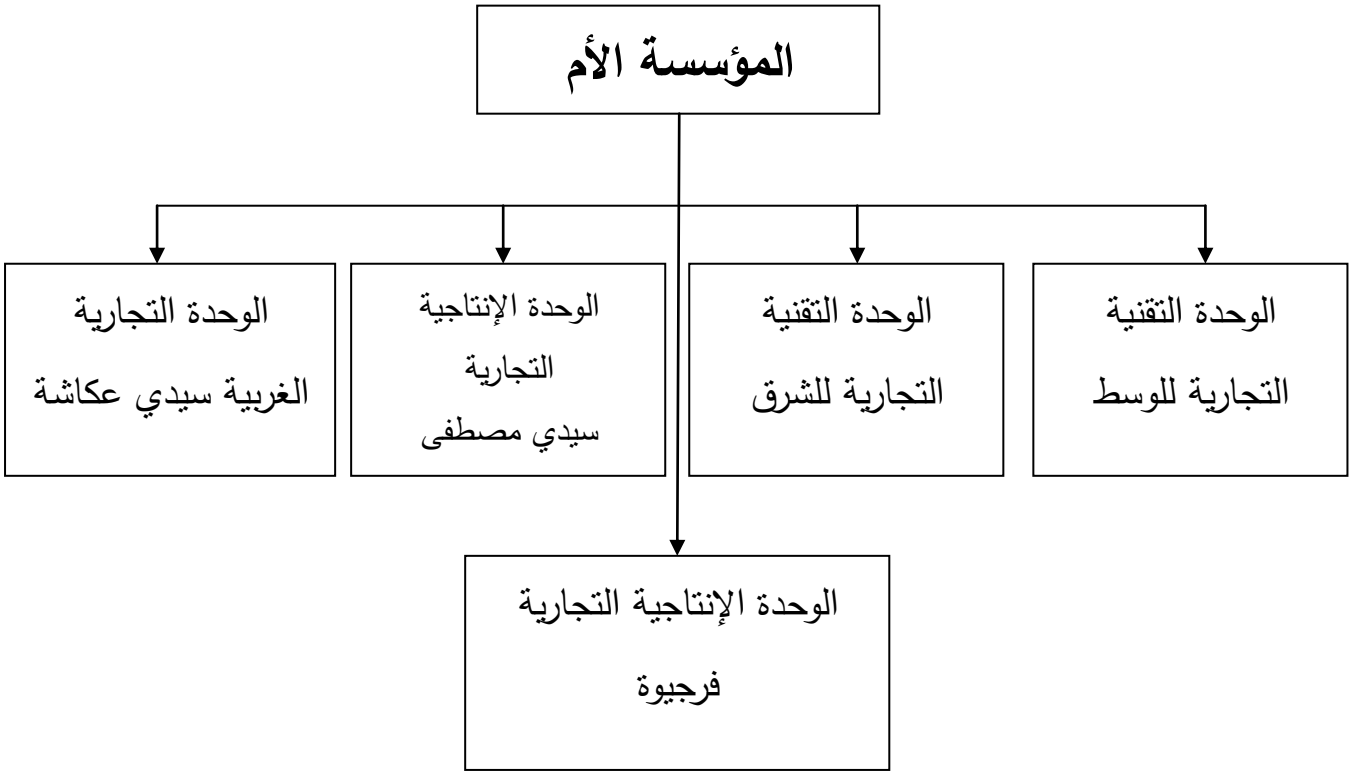

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مسيري المؤسسة.

و فيما يلي توضيح مبسط لكل فرع على حدا:

أ- وحدة إنتاج المدافىء الغازية المازوتية والمكيفات الهوائية:

تقوم الوحدة بإنتاج المدافىء المنزلية والمكيفات الهوائية وسخان الماء والمدافىء الكهربائية كما تقوم ببيع جميع منتجات الشركة.

- **المكان** : فرجيوة – ولاية ميلة.
- **سعر تكلفة المشروع:** 79.000.000 دج.

ب- وحدة إنتاج المطابخ المنزلية:

تقوم هذه الوحدة بإنتاج الطباخات المنزلية.

- **المكان** : سي مصطفى – ولاية بومرداس.
- **سعر تكلفة المشروع:** 42.800.000 دج.

ت- **وحدة الوسط التقنية التجارية:**

تقوم هذه الوحدة بعملية لكل المنتجات.

- **المكان :** جسر قسنطينة – ولاية الجزائر.
- **مجموع المبيعات:** 10.500.000دج.

ث- **الوحدة التجارية/شرق:**

تقوم هذه الوحدة بعملية لكل المنتجات.

- **المكان :** آقبو – ولاية بجاية.
- **مجموع المبيعات:** 19.500.000 دج.

ج- **الوحدة التجارية/غرب:**

تقوم هذه الوحدة بعملية لكل المنتجات.

- **المكان :** سيدي عكاشة – ولاية الشلف.
- **مجموع المبيعات:** 36.000.000 دج.

الفرع الثالث: المهام الأساسية للمؤسسة الأم

تتمثل في:

- إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة الثقيلة.
- في إطار برنامج التنمية الوطنية تقدم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة
- بزيادتها خدمات عديدة، بداية من فكرة " المشروع " إلى نهاية " المنتوج تام الصنع " أو النهائي.
- فكرة المشروع وأبعاده.
- دراسات جدوى اقتصادية.
- مراقبة التحقيق الهيكلي للمشروع والتنسيق الدائم.
- تحقيق أعمال مختلفة.
- التشاور والمساعدة في اختيار التجهيزات.

- إجراء مفاوضات مع الممولين.
- مراقبة عمليات النقل والتأمين والرسوم الجمركية وتسليم تجهيزات إلى ورشات العمل.
- تركيب وتشغيل التجهيزات.
- تنمية المشروع إلى أعلى درجة.
- تأسيس الهياكل واستغلال المقاييس.

المطلب الثاني: التعريف بوحدة SONARIC فرجيوة

إن وحدة صناعة المدافئ بفرجيوة كباقي المؤسسات الوطنية المتواجدة عبر التراب الوطني تساهم مباشرة في التنمية الوطنية وتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني في ميدان اختصاصها، وذلك بدفع عجلة التقدم والنمو إلى الأمام بتلبيتها لمتطلبات المستهلك من مختلف منتجاتها ويعد هذا من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وذلك لتوفير هذه المتطلبات على مستوى كامل التراب الوطني.

الفرع الأول: لمحة عن وحدة فرجيوة

إن دراسة مشروع إنشاء وحدة تركيب المدافئ المنزلية بفرجيوة – ولاية ميلة – كانت تحت إشراف ولاية جيجل (كانت فرجيوة إحدى دوائرها)، لكن بعد التقسيم الإداري لسنة 1984م أصبحت بموجبه دائرة فرجيوة تابعة إداريا لولاية ميلة، وقد تأخر إنجاز هذا المشروع بسبب بعض المشاكل، واستأنفت الأشغال بالوحدة سنة 1982 وانتهت سنة 1992 أين انطلقت عملية الإنتاج الفعلية حيث كان عدد العمال 180 عاملا، وفي الوقت الحالي أصبح عدد العمال 252 عاملا.

الفرع الثاني: الموقع والمساحة

تقع وحدة SONARIC فرجيوة في المنطقة الصناعية لفرجيوة على مسافة 2 كلم من مركز المدينة ما يقارب 42 كلم عن الطريق الوطني رقم (05) وبالتالي فإن الوحدة تحتل موقعا جغرافيا هاما بحيث تتوسط ثلاث ولايات كبرى جيجل من الشمال، قسنطينة من الشرق، وسطيف من الغرب.

كما تتربع وحدة SONARIC فرجيوة على مساحة قدرها 11هكتار، حيث تتوفر على أربعة 4 ورشات تتربع على مساحة إجمالية مغطاة تقدر بـ 2100م^2.

الفرع الثالث: منتجات الوحدة

تختص وحدة فرجيوة لصناعة المدافىء المنزلية بإنتاج أربعة أنواع من المدافىء:

1- مدفأة بغاز البوتان RGB:

-RGB 1 PLAQUE
-RGB 2 PLAQUE
-RGB 3 PLAQUE

2- مدفأة بغاز الطبيعي RGN:

-RGN COMFORT
-RGN PANORAMIQUE
-CHEMINEE

3- مدفأة بالمازوت PAM.

4- مدفأة كهربائية CET.

بالإضافة إلى منتجات أخرى:

مكيفات هوائية 18000-12000-9000

سخان الحمام 12 لتر.

سخان الماء 06 لتر.

طباخات 04 أنواع : طباخة M60B

طباخة CL60M

طباخة CLOBG

طباخة CG55B

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي لوحدة SONARIC فرجيوة

إن اختيار الهيكل التنظيمي للمؤسسة الدور الكبير في التوفيق بين مختلف نشاطاتها وتحقيق أهدافها المسطرة، لذلك حرصت وحدة فرجيوة على تنظيم أنشطتها وتوزيع مهامها دون أن تهمل الجانب التنسيقي فيما بينها، وذلك ضمانا لتقديم أفضل الخدمات للزبائن وبأرقى الوسائل وأقصر وقت، وذلك وفقا للهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة وحدة فرجيوة – ميلـــة

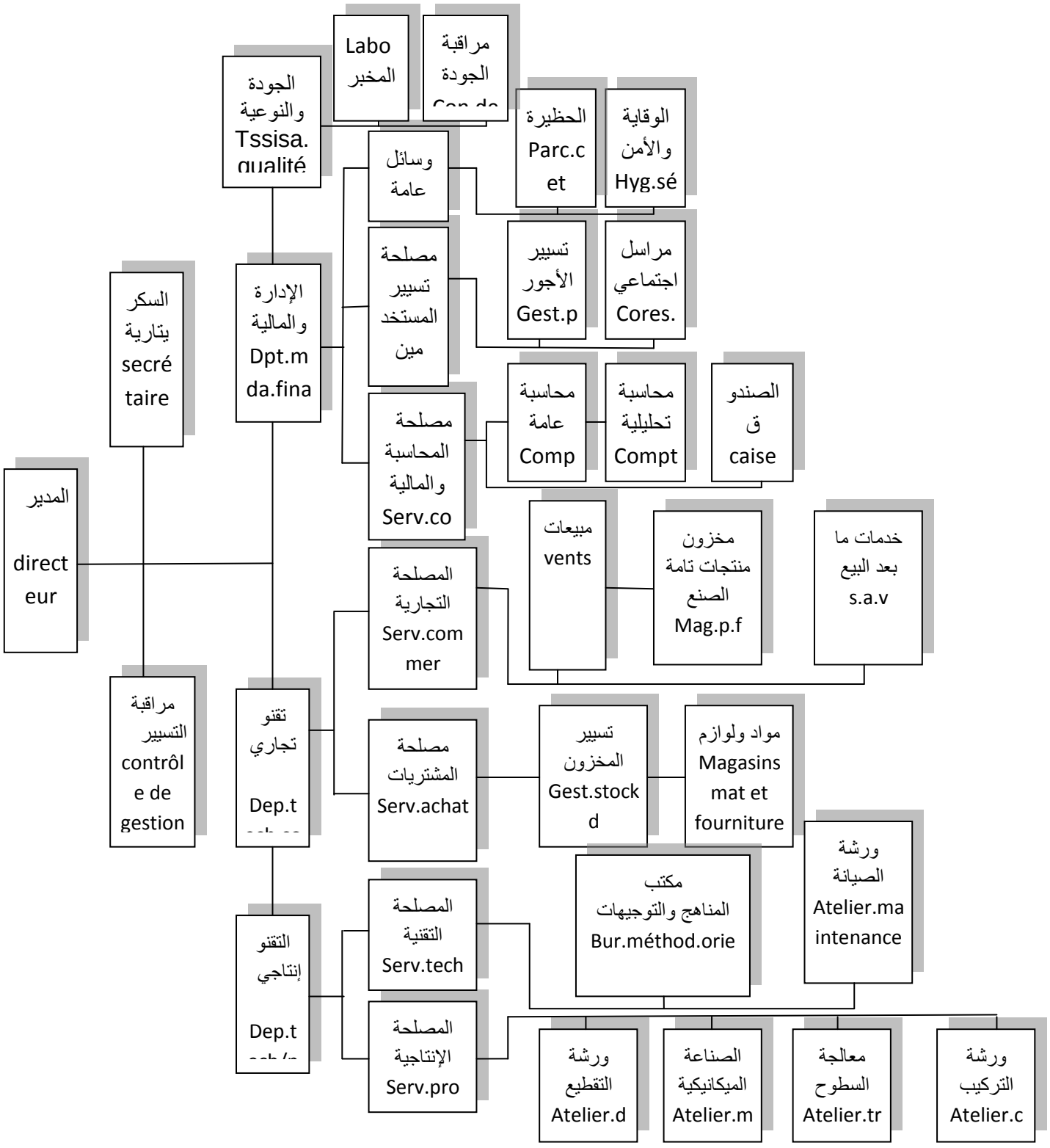

المصدر: من إعداد الطالب

تتشكل **SONARIC** وحدة فرجيوة من عدة دوائر ومصالح وفق الهيكل الموضح أعلاه والتي سنتطرق لها بالتفصيل كما يلي:

وفيما يلي شرح لكل مصلحة على حدا:

أولا: المدير العام:

يترأس الوحدة مدير والذي يعتبر الركيزة الأساسية لها لأنه المسؤول عن تسيير وتوجيه الإنتاج والتصنيع وله نائب يساعده ويشاركه في جميع مهامه، كما ينوب عنه أثناء غيابه، للمدير عدة مهام هي:

- المشاركة في اختيار الأهداف العامة للوحدة إذ يبحث بشكل دائم عن السبل التي تؤدي إلى تحسين وضعية الوحدة وجعلها قادرة على المنافسة وصولا إلى مراقبة ومتابعة التنفيذ.
- ترأس وعقد الاجتماعات.
- المصادقة على الوثائق المهمة.
- توفير الوسائل المعنوية والبشرية لتسيير نشاط الوحدة.

العمل على تسيير الإنتاج على أكمل وجه.

ثانيا: السكريتارية:

للمدير سكرتيرة هي بمثابة اليد اليمنى له تتميز بعدة مواصفات هي : الدقة، السرية، وقوة الذاكرة تقوم بعدة مهام هي:

- استقبال البريد الوارد.
- تسليم البريد الصادر.
- استقبال المكالمات والفاكسات.
- كتابة النصوص والتقارير.
- تسجيل مواعيد المدير.
- حفظ الوثائق السرية.
- استقبال وتوجيه الزوار إلى مكتب المدير.

ثالثا: دائرة التقنوانتاجي:

تسمى كذلك بوظيفة الإنتاج **département de production** تشرف الدائرة على التسيير الحسن لجميع ورشات الوحدة وتعمل باستمرار من أجل الاستغلال العقلاني والحسن لوسائل الإنتاج وطاقات العمل قصد الوصول إلى أقصى حد ممكن من الإنتاجية، وتتكون هذه الدائرة من:

1- **المصلحة الإنتاجية:** وتتوفر على الورشات التالية:

- **ورشة التقطيع:** ويتم فيها إحضار الحديد في شكله الخام، أي لفائف وصفائح وتقطيعها حسب القياسات والأحجام المطلوبة.
- **ورشة الصناعة الميكانيكية** : يتم في هذه الورشة بعد توجيه الأحجام المطلوبة والقياسات، حيث يتم إدخالها في القوالب الأساسية للشكل المطلوب, وكذلك نزع الزوائد وإحداث الثقوب بآلات خاصة.
- **ورشة التنظيف والدهن:** وبها قسمين هما:

قسم التنظيف والصقل.

قسم الطلاء والدهن.

- **ورشة التركيب** : في هذه الورشة يأخذ المنتوج شكله النهائي بعد المراقبة التامة، وبالإضافة، يمكن القول أن 80% من العناصر التي تدخل في تركيب المدافئ المنزلية تصنع محليا، إضافة إلى القطع الأساسية التي تدخل في تركيب الآلات المطبخية والتي يتم تركيبها في وحدات مختلفة " سي مصطفى " ولاية بومرداس أما 20% فهي المادة الأولية ، يتم شراؤها من الخارج.

2- **المصلحة التقنية:** وتقوم هذه المصحة بالتسيير الحسن لجميع ورشات الوحدة وتعمل باستمرار من اجل الاستغلال العقلاني والحسن لوسائل الإنتاج وطاقات العمل قصد الوصول إلى أقصى حد ممكن من الإنتاجية، وتتكون هذه الدائرة من مكتب المناهج والتوجيهات وورشة الصيانة.

- **مكتب المناهج والتوجيهات:**

يحتوي كل الوثائق التي تخص الأجهزة التي تستعمل في العملية الإنتاجية وتضم كل خصوصيات أو احتياجات الأجهزة في وقت تزويدهم بالزيوت آو غير ذلك.

- **ورشة الصيانة:**

تعتبر الصيانة العملية المحورية التي تضمن لتجهيزات الإنتاج المادية للديمومة وإطالة العمر للجهاز كما تضمن تناسب وترتيب التجهيزات ضمن سيرورة العملية الإنتاجية،و تعمل على:

- الصيانة الوقائية للعتاد.

- المعاينة بانتظام واستمرار.
- التبديل المنتظم للقطع.
- أشغال التصليح بالنسبة للعتاد الذي يحدث به خلل وبالإمكان تصليحه.

رابعا: الدائرة التقنية التجارية:

تعمل هذه الدائرة تحت توجيه رئيس الدائرة، يتمحور عمل الدائرة حول كل ماله علاقة بالتموين، التخزين، البيع.

1- مصلحة المشتريات:

- تدرس برنامج الاحتياطات وتراقب السوق.
- الاتصال مع الموردين قصد دراسة الأسعار، الكمية، والنوعية.
- تحديد وتعيين المواد المراد شراؤها.

1-1- **مصلحة التموين:** من مهامها ما يلي:

- تسيير الملفات الخاصة باستيراد السلع.
- إحضار ملفات الموردين الداخليين والخارجيين وتسجيل المعاملات.
- اتخاذ القرارات بشأن تموين المخزن.

1-2- **مصلحة تسيير المخزون:** تتكون من عدة مخازن :

- مخزن المواد الأولية.
- مخزن عتاد الحظيرة.
- مخزن التجهيزات أو المعدات.
- مخزن قطع الغيار.
- مخزن المواد الكيميائية.

2- المصلحة التجارية:

لهذه المصلحة أهمية كبيرة في تطوير الإنتاج وتحسين جودته وازدهار المؤسسة، بالإضافة إلى تسويقه وتتوفر على ثلاث فروع:

أ- فرع المبيعات.

ب- مخزون المنتوج النهائي.

ج- فرع خدمات ما بعد البيع.

خامسا: الجودة والنوعية:

لقد أصبحت الجودة في الوقت الراهن شكلا من أشكال الإدارة وهي تمتد إلى جميع نواحي المؤسسة، فالجودة في الإنتاج تكون من خلال التحكم في مجرى ملية التصنيع، وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- مراقبة المنتوجات التامة تقنيا.
- مراقبة المنتوجات وتحليل النتائج, والإعلان عن أي عطب موجود وذلك باختيارات دقيقة.

و تتوفر على:

1- **المخبر:** وفيه يتم اختبار المنتج بعد الانتهاء من صناعته.

2- **مصلحة مراقبة النوعية:** تقوم بالمراقبة المستمرة على المنتوج عبر كامل مراحله من جهة والإعداد للمواد الكيماوية من جهة أخرى وهذا للوصول بالمواصفات المثالية للمنتج.

سادسا: دائرة الإدارة والمالية:

يشرف عليها رئيس الدائرة وتتكون هذه الدائرة من ثلاث مصالح وهي:

1- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تسهر على تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية للعمال وتسيير المورد البشري لما له من أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة وتتوفر على ثلاث مكاتب.

1-1- **مكتب تسيير الأجور:** ويختص به رئيس المصلحة، والذي يشرف على المهام التالية:

- التسيير الحسن لإدارة العمال.
- يدرس مع المدير ملفات العقوبة التي يقدمها مسؤول المصلحة.
- يراجع مختلف الوثائق التي تستخدمها المصلحة ويصادق عليها إضافة إلى أعمال أخرى.

1-2- **المكلف بالدراسات تسيير الموارد البشرية:** يهتم بما يلي:

- التسيير الحسن لإدارة العمال.
- العطل المرضية والعطل السنوية.
- إعداد تقارير شهرية عن حركة العمال(العدد – تقسيمهم حسب الدوائر المصالح،...).
- إعداد شهادات العمل.
- إعداد عروض العمل بالتنسيق مع رئيس المصلحة والقيام بما يلي ذلك تحرير عقود العمل، محضر التنصيب، توجيه العمال الجدد،...الخ.

- إعداد التقرير الشهري للحضور والانصراف حيث تتوفر المؤسسة على نظام حديث يتمثل في جهاز كشف الحضور والانصراف . ومن خلاله يتم التعرف على الغيابات وحساب التأخر لكل عامل.
- تحيين مختلف السجلات الرسمية كسجل المستخدمين وسجل العطل السنوية.
- ضمان وصول مختلف التعليمات إلى كافة العمال.
- تحرير العقوبات.
- أمر بمهمة بالإضافة إلى أعمال أخرى.

1-3- **المراسل الاجتماعي:** يشتغل بها موظف مسؤول عن كل المهام التي تتم بها، ويعتبر هذا الموظف كوسيط اجتماعي بين العمال وصندوق الضمان الاجتماعي مهتم بكل الإجراءات التي تخص تامين العامل من مختلف الأخطار التي قد يتعرض لها إضافة إلى ما يخص المنح العائلية والتعويضات.

2- **وسائل العامة:** لها مكتبين هما:

2-1- **فرع الوقاية والأمن:**يسهر على حماية محيط العمل ونظافته والمحافظة على امن العمال ومراقبة مدى احترامهم لنظام العمل في الوحدة وكذا مراقبة وتوجيه كل من يدخل إلى الوحدة (الزوار أو الزبائن).

2-2- **الحضيرة** : وتتوفر على السيارات والشاحنات التي تستعمل في نقل المنتوج وعمال الوحدة في مهمات خارج المؤسسة ، بالإضافة إلى الرافعات الشوكية.

3- **مصلحة المحاسبة** و**المالية:**

3-1- **مصلحة المحاسبة:** المحاسبة علم يشمل مجموعة المبادئ والأسس التي تستعمل لتحليل وضبط العمليات المادية وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتسجيل مختلف العمليات، ومراقبتها والتي تدور بين المصالح. لهذه المصلحة عدة وظائف هي:

- تمكن المؤسسة من معرفة دائنيها ومدينيها، وتحديد وضعها المالي.
- المساهمة في معرفة وتحديد الرسوم والضرائب.
- تعتبر قاعدة للتحليل المالي إضافة إلى أن المصلحة تسجل كل العمليات الخاصة بالوحدة المتمثلة في:

- المشتريات ما بين الوحدات
- المشتريات الداخلية والخارجية للوحدة.
- مراقبة المخزون ومختلف العمليات الحسابية.
- التعامل مع البنوك والصندوق مثل **BDL** بفرجيوة و **CPA** بميلة.

3-1-1- مكتب المحاسبة العامة:

يقوم بعدة مهام:

- مسك دفاتر وملفات العملاء.
- تحديد واعداد االتصريحات الضريبية
- تحديد طلبيات على مختلف المنتوجات.
- مسك اليوميات.

3-1-2- مكتب المحاسبة التحليلية:

المحاسبة التحليلية وسيلة لمعالجة المعلومات تختلف في آلياتها عن المحاسبة العامة، تعمل على تسجيل وتبويب وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من مختلف مصالح المؤسسة، وخاصة مصلحة المحاسبة، ليتخذ على ضوئها مسيروا المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها.

3-2- المصلحة المالية :

هذه المصلحة تعمل تحت مكلف يشرف على الوضع المالي للوحدة، حيث انه يستلم أموال كل المبيعات التي تتم داخل الوحدة، كما انه على اتصال دائم مع مصلحة المحاسبة والتعامل مع البنوك والصندوق مثل **BDL** بفرجيوة و **CPA** بميلة.

المطلب الرابع: أهمية وحدة فرجيوة، أهدافها، وعوامل إنتاجها

الفرع الأول: أهمية وحدة فرجيوة:

تنفرد وحدة فرجيوة بصناعة المدافئ المنزلية والمكيفات الهوائية وسخانات الماء على مستوى ولاية ميلة، وتلعب دورا اجتماعيا يتجلى من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة، وذلك بفتح مناصب شغل جديدة لاستعاب أكبر عدد ممكن من شباب المنطقة، إضافة إلى هذا تسهر الوحدة باستمرار على تحسين مردودية الإنتاج والفعالية الاقتصادية وفي هذا المجال قامت الوحدة بالعديد من الأنشطة نذكر منها:

- تنظيم رحلات ترفيهية لأبناء العمال.
- توزيع الأرباح على العمال بمناسبة ميلاد الوحدة.

تقديم مساعدات خيرية لفائدة الهلال الأحمر الجزائري وفئة المعوقين بالإضافة إلى المساعدات العادية للهيئات والمؤسسات الموجودة على التراب البلدي.

إحياء المناسبات الوطنية بتنظيم المنافسات الرياضية بالوحدة.

الفرع الثاني: أهداف الوحدة:

تتجسد أهداف الوحدة في النقاط التالية:

- إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة على المستويين الجهوي والوطني.
- تطوير وتنمية الصناعات التحويلية والحديدية.
- تحسين المنتوج وذلك لمواجهة المنافسة الخارجية.
- تغطية السوق الجهوية والوطنية وتزويدها بالمواد المصنعة.
- العمل على تحقيق الأهداف المسطرة في بداية السنة وتسويق ما تم إنتاجه.
- ترقية الصناعة الكهرومنزلية في الجزائر من خلال استعمال تقنيات جديدة.
- المساهمة في تكوين عمال متخصصون وذوي كفاءات عالية.
- محاولة تحسين رقم الأعمال المحقق من خلال المبيعات.

الفرع الثالث: عوامل إنتاج الوحدة

تتمثل ابرز عوامل الإنتاج في:

أولا: العامل البشري:

و صل عدد العمال لسنة 2008 إلى 164 عامل موزعين حسب تأهيلهم إلى ثلاثة أصناف منفذون، مراقبون، إطارات ليصل سنة 2010 إلى 224 عامل أما حاليا فيقدر بـ 252 عامل.

ثانيا: العامل المادي:

تتوفر المؤسسة على آلات وتجهيزات ضخمة في جميع ورشاتها من التقطيع إلى التنظيف ثم الدهن ليليها التركيب، وفق برنامج عمل 7.5 سا إلى 7.5 سا، كل هذه العوامل تساهم في حسن سير عملية الإنتاج.

ثالثا: عامل التموين:

إن التموين بالمنتجات والمواد الأولية الهامة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج هو احد العوائق التي تعاني منه معظم الشركات والمؤسسات الوطنية، حيث أن جزء كبير منها مستورد من الخارج، والجزء الثاني يتم الحصول عليه من داخل التراب الوطني:

- المواد الكيميائية 100% من ايطاليا.
- المركبات واللوازم 100% من الصين.
- الصفائح الحديدية 95% من مركب الحجار بعنابة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

خصص هذا المبحث لعرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية الخاصة بمؤسسة **SONARIC** والتعرف على مدى التزاماتها بتطبيق مبادئ التحليل باستخدام النسب المالية المشتقة من هذه القائمة ومدى أهميتها في إعطاء معلومات ذات مصداقية تعكس الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة SONARIC وحدة فرجيوة

تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء لمستخدمي القوائم المالية قاعدة تقييم قدرة المؤسسة على تسيير النقدية، بالإضافة إلى معلومات حول استخدامات هذه التدفقات، وتتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات على مدى قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها، فالمؤسسة تهدف إلى توازن بين السيولة والربحية، بغية تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة وعادة ما تكون في نهاية السنة المالية.

كما اشرنا سابقا في الإطار النظري إلى أن لأجل إعداد واستخراج عناصر قائمة التدفقات النقدية يجب الاعتماد على:

- **الميزانية المحاسبية:** حيث توفر معلومات عن التغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق المكية من بداية الفترة إلى نهايتها.
- **قائمة دخل الفترة الحالية:** وهي تساعد على تحديد التدفقات النقدية المتولدة عن أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية.
- **بيانات إضافية أخرى:** تم الحصول عليها من دفتر الأستاذ العام لتحديد كيفية توليد النقدية أو استخدامها خلال الفترة.

و نظرا لعدم توفر المعلومات والوثائق اللازمة لاستخراج عناصر قائمة تدفقات النقدية من خلال الميزانية (الملحق رقم 5، والملحق رقم 6) وجدول حسابات النتائج (الملحق رقم 10، والملحق رقم 11)، كون المؤسسة تقوم بإعداد هذه القائمة باستخدام برامج حاسوب يتم من خلالها إدخال المبالغ النقدية لمختلف المعاملات المالية التي تقوم بها، لتقوم بعدها بعرض النتائج وفق للغرض المطلوب.

للإشارة فان المؤسسة تعتمد في إعداد قائمة التدفقات النقدية على الطريقة المباشرة في عرض

عناصرها وهي الطريقة التي أوصى بها المشرّع الجزائري كما تطرقنا إليه في الجانب النظري من الفصل الثاني، وعليه يتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سوناريك للفترة المالية 2012– 2014

المؤسسة الوطنية لتحقيق الصناعات المترابطة مركب صناعة المدافئ المنزلية فرجيوة جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)				
	ملاحظة	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية				
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		313 166 605,41	389 129 996,06	307 417 448,10
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		-247 099 342,17	-268 647 718,62	-249 160 728,55
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-39 424,37	-108 022,54	-123 448,20
الضرائب عن النتائج				
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير المادية		66 027 838,87	120 374 254,90	58 133 271,35
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها)		2 111 656,77	1 249 082,66	973 257,88
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		**68 139 495,64**	**121 623 337,56**	**59 106 529,23**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار				
المسحوبات عن اقتناء تثبيات عينية أو معنوية		-815 777,10	-1 230 905,27	-1 153 492,05
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			3 024 600,00	
المسحوبات عن اقتناء تثبتات مالية			-1 708 744,05	-771 103,13
التحصيلات عم عمليات التنازل عن تثبيتات مالية				1 129 155,30
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية				
الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة				
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)		**-815 777,10**	**84 950,68**	**-795 439,88**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل				
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم				
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها				
التحصيلات المتأتية من القروض		7 000 000,00	1 236 222,00	19 000 000,00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-65 898 000,00	-129 765 318,50	-76 974 040,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		**-58 898 000,00**	**-128 529 096,50**	**-57 974 040,00**

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات				
تغيرات أموال الخزينة(أ+ ب + ج)		**8 425 718,54**	**-6 820 808,26**	**337 049,35**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		2 449 635,65	10 875 354,19	4 054 545,93
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		10 875 354,19	4 054 545,93	4 391 595,28
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**8 425 718,54**	**-6 820 808,26**	**337 049,35**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 12 و الملحق رقم 13

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة SONARIC وحدة فرجيوة

سنحاول في هذا المطلب تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سوناريك وذلك بحساب مختلف النسب المالية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

الفرع الأول: تحليل التدفقات النقدية المتاحة

في ضوء القائمة الموضحة أعلاه يمكن تحديد التدفقات الخزينة المتاحة وفق العلاقة التالية:

التدفقات النقدية المتاحة = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)

و الجدول التالي يوضح تغيرات تدفقات الخزينة المتاحة للفترة 2012–2014 كما يلي:

الجدول رقم (06) : تغيرات عناصر تدفقات الخزينة المتاحة للفترة المالية 2012–2014

البيان	2012	2013	2014
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	68139495,64	121623337,56	59106529,23
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	-81577,10	84950,68	-795439,88
تدفقات النقدية المتاحة (أ) – (ب)	**68221072 ,74**	**121538386.88**	**59901969,11**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال جدول تدفقات النقدية المتاحة نلاحظ أن رصيد تدفقات الخزينة المتاحة في كل سنوات الدراسة كان موجبا حيث بلغ قيمة 68221072.74 سنة 2012 ، ليرتفع سنة 2013 إلى ما يعادل قيمة 121538386.88 لينخفض سنة 2014 ليبلغ قيمة 59901969.11، وهذا راجع إلى إستراتيجة المؤسسة الأم في التوسع ومواجهة الالتزامات على مستوى جميع الوحدات التابعة لها، إلا أنه ينبغي

الإشارة إلى أن رصيد تدفقات الخزينة المتاحة بقى موجب وهو مؤشر على أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بنفسها حيث نلاحظ ان تدفقات الخزينة المتاحة اكبر من المتطلبات النقدية و قادرة على تمويل الاحتياجات من الاستثمار و بالتالي المؤسسة لا تلجأ للتمويل الخارجي .

الفرع الثاني: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة SONARIC وحدة فرجيوة

أولا: مقاييس جودة الربحية للفترة المالية 2012-2014 :

سنقوم فيما يلي بحساب نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية إضافة إلى نسبة التدفق النقدي للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

توضح هذه النسبة مدى أهمية ارتفاع النقدية المستحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية (الأولية قصيرة الأجل)

و تشمل متطلبات النقدية للفترة المالية (2012-2014) فيما يلي:

الجدول رقم (07): تغيرات متطلبات النقدية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	247 099 342,17	268 647 718,62	249 160 728,55
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	39 424,37	108 022,54	123 448,20
متطلبات النقدية (المجموع)	247138766.54	268755741.16	249284176.75

المصدر: من إعداد الطالب

وعليه يمكن حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية كما يلي:

الجدول رقم(08): نسب كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	313 166 605,41	389 129 996,06	307 417 448,10
متطلبات النقدية	247138766.54	268755741.16	249284176.75

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	1.27	1.45	1.23

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه لنسب كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ان القيم اكبر من الواحد يعني ان اجمالي التدفقات الناجمة عن دورة الاستغلال كافية لتغطية المتطلبات النقدية.

2- نسبة التدفق النقدي:

توضح نسبة التدفق النقدي مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

ويوضح الجدول الموالي نسب التدفق النقدي خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (09) : نسبة التدفق النقدي لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	313 166 605,41	389 129 996,06	307 417 448,10
المبيعات (من جدول حسابات النتائج)	302828219.10	356116243.18	315194471.12
نسبة التدفق النقدي	1.03	1.09	0.97

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال سنة 2012 نسبة تدفق نقدي بلغت 103% لترتفع سنة 2013 إلى 109% وهي أكبر نسبة شهدتها فترة الدراسة بفارق 6% وذلك راجع إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة، أما في سنة 2014 فشهدت انخفاض في النسبة لتصل إلى 97% وذلك راجع إلى السياسات المالية للمؤسسة الأم و أمام هذه الوضعية الجيدة نجد ان التحصيلات النقدية من الزبائن مساوية او الى حد ما مقاربة للمبيعات و هنا نقول ان سياسة الائتمان للمؤسسة جيدة لان المبيعات تسجل حتى و ان لم يتم التحصيل الفعلي.

ثانيا: مقاييس جودة السيولة:

سنقوم فيما يلي بحساب نسبة تغطية النقدية التشغيلية إضافة إلى مؤشر التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة.

1- نسبة تغطية النقدية:

توضح نسبة تغطية النقدية ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ويوضح الجدول الموالي جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

الجدول رقم (10): تغيرات جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	815 777,10	84 950,68	795 439,88
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	58 898 000,00	128 529 096,50	57 974 040,00
جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	59713777.10	128614047.18	58769479.88

المصدر: من إعداد الطالب

وعليه فان نسبة تغطية النقدية يمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (11): تغيرات نسبة تغطية النقدية لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	68 139 495,64	121 623 337,56	59 106 529,23
جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	59713777.10	128614047.18	58769479.88
نسبة تغطية النقدية	1.14	0.95	1.005

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن خلال سنة 2012 و سنة2014 نسبة تغطية نقدية بنسبة 114 % و 100.5% و هذا يعني أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية و التمويلية مع بقاء فائض، أما في سنة 2013 فنجد أن صافي التدفقات النقدية الناجمة عن انشطة الاستغلال غير كافية لتغطية المتطلبات النقدية الاستثمارية و التمويلية.

2- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

يوضح مؤشر التدفقات النقدية الضرورية مدى قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
الديون المستحقة الأداء ومدفوعة التأجير (قصيرة الأجل)

ويوضح الجدول الموالي مؤشر التدفقات النقدية الضرورية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (12): تغيرات مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	68 139 495,64	121 623 337,56	59 106 529,23
الديون المستحقة الأداء ومدفوعة التأجير(تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة)	65 898 000,00	129 765 318,50	76 974 040,00
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية	1.03	0.93	0.76

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول المبين اعلاه يتضح صافي التدفقات الناتجة عن دورة الاستغلال كافية لتسديد الديون خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 1.03 و 0.93 و 0.76 خلال السنوات 2012، 2013، 2014 على الترتيب وهو أمر جيد بالنسبة للمؤسسة لأنها في وضعية مالية جيدة لدفع مستحقات الديون.

3-نسبة الفائدة المدفوعة:

توضح نسبة الفائدة المدفوعة عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ويوضح الجدول الموالي نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (13): تغيرات نسب الفائدة المدفوعة لمؤسسة sonaric وحدة فرجيوة للفترة المالية 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
الفوائد المدفوعة	39 424,37	108 022,54	123 448,20
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	68 139 495,64	121 623 337,56	59 106 529,23
نسبة الفائدة المدفوعة	0.00057858	0.00088817	0.002089

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب الفائدة المسجلة خلال فترة الدراسة كانت موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة قد حققت استفادة من صافي التدفقات النقدية التشغيلية لتسديد الديون.

ثالثا: مقاييس السياسات المالية:

تتمثل مقاييس تقييم السياسات المالية في نسبة التوزيعات النقدية ونسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات و نسبة الإنفاق الرأسمالي.

ومن خلال قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة نلاحظ أن المؤسسة لم تقم بأي توزيعات لحصص الأرباح على المساهمين، وذلك يعني أن نسبة التوزيعات النقدية تساوي الصفر وهي ليست بحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل.

و بالنسبة لباقي النسب فهي تأخذ نفس السياق أي لا يمكن الحصول عليها، وتبقى السياسات المالية من صلاحيات المؤسسة الأم في اختيار مصادر التمويل.

- **تقرير حول الوضعية المالية لمؤسسة Sonaric وحدة فرجيوة:**

عند دراسة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة **Sonaric** وحدة فرجيوة، تبين لنا جملة من الملاحظات تبين الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة، من بينها ما يلي:

- التدفقات النقدية التشغيلية تعتبر التدفقات الأساسية لمؤسسة **Sonaric** و هي تغطي احتياجات النقدية للمؤسسة.
- تعبر مختلف النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية عن قيم موجبة و هو مؤشر جيد

على الوضعية المالية للمؤسسة.و بشكل عام و من خلال عملية التقييم التي قمنا بها نقول أن المؤسسة لها تدفق نقدي متاح جيد، كما بها مجموعة من نقاط القوة مثل نسبة العائد من المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي و مؤشر النقدية التشغيلية، أما نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غلى النفقات الرأسمالية فلابد من تعزيزها و نقاط ضعف مثل نسبة تغطية النقدية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين أن الأداء المالي يعتبر من أهم الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاد والمجتمعات بصفة عامة، حيث ينعكس الأداء المالي في الورشات والمصانع على الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من هذه الأهمية الكبيرة للأداء المالي فقد أدركت الدول المتقدمة على العموم وبدأت الدول النامية على وجه الخصوص التركيز عليه لتحقيق معدلات نمو أعلى في مستويات الإنتاجية والعائد وزيادة نسب الانتفاع من الطاقات الإنتاجية لديها.

ولكي تستطيع المؤسسة الوصول إلى غايتها وأهدافها المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف المؤسسة، حيث بدونها لا يمكن للمؤسسة القيام بالنشاطات الأخرى وضمان توازنها المالي، أظهرت نتائج التقييم مؤشرات إيجابية عن بعض جوانب مؤسسة SONARIC ومن خلال دراستنا لنشاط لمؤسسة فالأمر يقتضي متابعة هذه النتائج وتعزيزها وتنميتها وعدم تركها فقد تتعرض إلى الضعف مع مرور الزمن.

خاتمـــــــــــة

- **خاتمـة:**

إن أداء المؤسسات الاقتصادية يعتبر المرآة العاكسة لمدى قوة أو ضعف الاقتصاد الوطني للدولة لذا فان تقييم الأداء يعتبر أمرا جوهريا خصوصا في جانبه المالي و الذي هو الأساس الذي تقوم به الإدارة المالية، والذي يسمح بتقديم معلومات ذات قيمة تقوم على وضع ميكانيزمات لتحديد المكانة التي تحتلها المؤسسة، و يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذي القرار أو أي طرف آخر له مصلحة كالمساهمين و الدائنين، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و مدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، و مدى ترابطها و الأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

و في هذا السياق اخترنا قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال الفترة المالية، والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أداء المؤسسة من حيث السيولة وسداد الالتزامات في مواعيدها وتقييم التدفقات النقدية في المستقبل، و باعتبار المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، و هذا ما جعلها تتأثر وتعاني على مستوى كافة الأصعدة وخصوصا في الجانب المالي لها، الأمر الذي أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التشخيص الأمثل للوضعية المالية للمؤسسة وجعلها تساير مختلف التطورات، ومن خلال ما سبق أخذنا المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة "sonaric" " وحدة فرجيوة –ميلة لإجراء الدراسة التطبيقية وذلك للقوائم المالية للفترة المالية 2012-2014.

أولا: اختبار الفرضيات

تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا كبيرا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بحيث توفر معلومات ذات نوعية و ذات قيمة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.

– تقوم عملية تقييم الأداء المالي على وظيفتين أساسيتين هما وظيفة التخطيط المالي و الرقابة المالية، الذين يعتبران جوهر العمل الاستراتيجي للمؤسسات المعاصرة، و بمجرد قيامهما تتحقق بصورة تلقائية عملية تقييم الأداء المالي.

– توفر قائمة التدفقات النقدية معومات عن حركات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، و تكمن أهميتها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل باعتبارها حلقة وصل بين هاتين القائمتين وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارات في مجال التمويل والاستثمار وإمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي الذي يهدف للتوسع.

– إن المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة Sonaric وحدة فرجيوة ميلة، تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية كوثيقة محاسبية يلزمها النظام المحاسبي المالي و ليس كأداة تستخدم لغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و السبب في ذلك يرجع إلى أن عملية تقييم الأداء المالي يعتبر من صلاحيات الإدارة المركزية بالمؤسسة الأم.

– إن قائمة التدفقات النقدية تساعد المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة Sonaric وحدة فرجيوة ميلة، في تقييم الأداء المالي من خلال مؤشر التدفقات النقدية المتاحة، دون التعرض إلى النسب المالية المشتقة التي تضم مقاييس تقييم جودة السيولة، مقاييس جودة الربحية و مقاييس تقييم السياسات المالية.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة نستخلص جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– أن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتاج المحققة مقارنة مع ما ثم تحقيقه في الماضي وما هو المطلوب تحقيقه مستقبلا.

– تقييم لأداء المالي هو تقنية تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال القيام بوظيفتين أساسيتين هما التخطيط المالي و الرقابة المالية.

– إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي ومن بينها قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى تقديم معلومات توضح الوضعية المالية والأداء ومختلف تغيرات الحاصلة في الوضعية المالية للمؤسسة وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي.

– قائمة التدفقات النقدية هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية باستخدام طريقتين مباشرة و غير مباشرة.

– تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة و ما يعادلها و كذا حول استخداماتها.

– إن المؤسسة لا تعتمد على التحليل المالي نهائيا في عملية التسيير بحيث يرتكز دورها فقط على إعداد القوائم المالية، و ذلك راجع لعدم استقلالية الذمة المالية لوحدة sonaric فرجيوة، الأمر جعلها تفوت على نفسها فرص التوسع في أنشطتها الاستثمارية، وربط مختلف استراتيجياتها بالسياسات التي تحددها المؤسسة الأم.

التوصيات:

من خلال دراستنا نستنتج جملة من التوصيات والاقتراحات في مجال تقييم الأداء المالي الذي يعد ضرورة حتمية لتحقيق النمو و الاستمرارية للمؤسسات الجزائرية و اكتسابها ميزة تنافسية في الأسواق الدولية ومن بينها نجد:

تقييم الأداء بصفة عامة و الأداء المالي بصفة خاصة ضرورة حتمية تفرضها الظروف الراهنة في مجال التنافس الاقتصادي لضمان البقاء و تحقيق الاستمرارية.

ضرورة برمجة دورات تكوينية في مجال تقييم الأداء المالي و إبراز دور الوظيفة المالية داخل المؤسسات، باعتبار أن معظم المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات صغيرة لا تزال بعيدة عن المستوى العالمي في التسيير.

إعداد برامج تكوينية لشرح مضمون و طرق العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد لأنه من خلال هذه الدراسة يتضح أنه لا زال هناك غموض في مختلف التطبيقات المتعلقة بهذا النظام المستند إلى إعداده على معايير المحاسبة الدولية.

التكوين المستمر والمتواصل للمحاسبين والمحللين الماليين لأجل مصلحة عامة واحدة وهي النهوض بالاقتصاد الوطني والمضي نحو مستقبل أفضل مما هو موجود في الواقع الحالي.

مـــراجـــــع

مراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية

01-إلياس بن ساسي، التسيير المالي و الإدارة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

02-اوجين بريجهام، ميشيل ايرهاردت، تعريب د.سرور علي إبراهيم سرور، الإدارة المالية-النظرية و التطبيق العملي-،الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

03-اسعد حميد العلي، الإدارة المالية، ط3،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،2013.

04-هيني قان جريوننج، ترجمة د.طارق حماد،معايير التقارير المالية –دليل التطبيق- ، الدر الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م،مصر،2006.

05-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، ط2، دار الوراق للنشر، الأردن،2011.

06-كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

07- مؤيد راضي خنفر، د.غسان فلاح الطارنة، تحليل القوائم المالية-مدخل نظري و تطبيقي-،دار المسيرة،الأردن،2006.

08-مجيد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

09-منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي – مخل صناعة القرار – ، ط3 ،دائر وائل للنشر، الأردن، 2008.

10-محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الأسهم، دار الحامد، الأردن،2010.

11-محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن،المجموعة العربية للتدريب و النشر ،الجزائر ،2013.

12-محمد المبروك ابو زيد، التحليل المالي- شركات و أسواق – ، ط 2 ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2009.

13-ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.

14- نعيم نصر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXEL، دار البداية، الجزائر،2013.

15-نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف، ط 2، دار صفاء للنشر، الأردن، 2015.

16-عدنان تايه النعيمي، د.ارشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي-اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري للنشر و التوزيع الأردن،2008.

17-علي عباس، الإدارة المالية، دار الإثراء للنشر، الأردن،2008.

18-عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة، دار جيطلي للنشر،الجزائر،2009.

19-عبد الستار الصياح،سعود العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنش، ط4،الأردن،2010.

20-توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2004.

21-فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر ، ط 2، عمان.2005.

22-فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط2،دار الحامد للنشر، الأردن،2009.

23-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة .الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001

24-طارق عبد العال حماده، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية،مصر، 2002.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات

01-اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها(دراسة تطبيقية)، رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر، 2009.

02-بدرة بن تومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية-، رسالة ماجيستير ، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،2013.

03-ميساء محمد سعد ابوتمام،مدى إدراك المحاسبين و المدققين و المحللين الماليين و مستخدمي البيانات المالية لممارسة المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية،رسالة ماجيستير،جامعة الشرق الأوسط الكويت، 2013.

04-زين عبد المالك، القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي-دراسة تطبيقية-،رسالة ماجيستير،جامعة امحمد بوقرة بومرداس،الجزائر،2015.

05- رولا كاسر لايقة، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار-دراسة تطبيقية-، رسالة ماجيستير،جامعة تشرين-سوريا-، 2007.

06-شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

ثالثا: الدوريات و المجلات

01-الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، الجزائر، 2010/2009.

02-نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية – دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 22، العدد الأول، سوريا، 2006.

رابعا: التقارير و الندوات

01-محمد نجيب دبابس، طارق قدوري، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

خامسا: قوانين و أوامر مراسيم

01- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ،2008.

02- المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 ،المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،27،2008.

سادسا: مواقع الكترونية

-01-www.ifrs.org

-02-www.ut.edu.sa